

مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن
المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية

"دراسة ميدانية"

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم

مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية

"دراسة ميدانية"

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم*

ملخص البحث:

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة، بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها، حيث لم يعد تقييم أداء الشركات معتمداً على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط. هذا، ويهدف البحث الحالي إلى التعرف على مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى مثل: التعرف على الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة مدى حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على كل من منهجي البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي، وإجراء دراسة تطبيقية على عدد (٥٢) شركة من شركات المساهمة السعودية التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي من خلال تقاريرها المالية للعام المالي ٢٠١١م. بالإضافة إلى إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة مكونة من (٨٤) مفردة من المديرين الماليين ومعدّي التقارير المالية، المستثمرين، أعضاء هيئة التدريس، ومراقبي الحسابات، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS).

وأظهرت النتائج أن غالبية شركات المساهمة السعودية التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية، كان إفصاحها في صورة وصفية، كما أن هناك العديد من الأسباب وراء عدم إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية مثل غياب المعايير المحاسبية وضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

واختتمت الدراسة ببعض التوصيات، حيث يوصي الباحث بضرورة تبني الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبي للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية للتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن تكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة، الإفصاح الاجتماعي، التقارير المالية، حوكمة الشركات.

(*) مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنها.

The social Responsibility Disclosure in Saudi Corporations' Financial Reports (Field Study)

Dr. Ahmed Hamed Mahmoud Abdelhalim

Lecturer , Department of Accounting
Faculty of Commerce,
Benha University

Abstract:

This paper aims to recognize the extent of disclosure of Saudi corporations about social responsibility in its financial reports, in addition to some sub-goals, such as, Recognizing the conceptual framework of accounting towards social responsibility and analysis to what extent the Saudi environment needs of accounting standards regarding social responsibility.

To achieve such goals, the researcher depends on two scientific research methodologies, deductive and inductive, and conducts applied study on fifty two companies' financial reports of Saudi listed Companies in 2011. in addition to field study by distributing a survey list on a sample of eighty four items of financial directors, preparers of financial reports , investors, faculty members and auditors. The collected data is analyzed by (SPSS) program.

The results show that the majority of Saudi listed Companies provide disclosure regarding their social responsibility. There are some reasons can explain the non-disclosure of social responsibility by the companies, such as the absence of accounting standards and legislative weakness relating to social responsibility disclosure.

The study concludes with some recommendations, the researcher recommends that the Saudi Organization for Certified Public Accountants should adopt issuing accounting standards for social responsibility and adding an article to Corporate Governance Regulations issued by Saudi Capital Market Authority obliging the companies to include social responsibility in its reports and such article shall be binding to all listed companies in Saudi capital market

Key words: Corporate social responsibility - Sustainable development - Social disclosure - Financial reports - Corporate governance.

١- المبحث الأول الإطار العام للبحث

١/١- المقدمة:

اكتسب الدور الاجتماعي للشركات أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، وبالأخص بعد تخلي الحكومات عن بعض أدوارها في المجتمع، فأصبح لشركات القطاع الخاص دور محوري في عملية التنمية، حيث أدركت الشركات أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطها ليشمل ما هو أكثر من النشاط الإنتاجي، مثل هموم المجتمع والبيئة والتعليم والصحة، فالشركات الآن أصبحت لا تعدّ كيانات اقتصادية فقط، بل هي كيانات ترتبط بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع، وكلما تحسنت ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ازدادت فرصة الشركات في العمل في بيئة أفضل.

لقد تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه البيئة والمجتمع المحيط بها، وتحولت النظرة من نظرة اقتصادية بحتة ممثلة في تحقيق أقصى أرباح ممكنة إلى نظرة اقتصادية- اجتماعية.

إن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على مجتمع دون غيره بل أصبحت تشكل جزءاً رئيسياً من صناعة النمو في قطاع الشركات خاصة عقب الفساد الإداري والفضائح والتجاوزات والأزمات المالية التي تشهدها بعض الشركات على المستوى العالمي، وأصبح من الضروري تحديد علاقة الشركة بالمساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع (عبد الملك، المحارفي، ٢٠١٢، ص ٩٤).

لقد كان لانتهاء شركة أنرون الدور الرئيسي وراء الاهتمام بتقارير المسؤولية الاجتماعية في أمريكا، واتضح ذلك أيضاً في إنجلترا حيث تزايد عدد الشركات التي تصدر تقارير بيئية واجتماعية عبر مواقعها الإلكترونية. فعلى سبيل المثال أشارت الدراسة التي قام بها KPMG في عام ٢٠٠٠م إلى أن حوالي ٤٩% من عدد ١٠٠ شركة إنجليزية من الشركات المدرجة في FTSE تصدر هذه التقارير وتزيد تلك النسبة الآن عن ٨٠% وهذا يعكس تزايد الاتجاه نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك التنمية المستدامة (Owen, 2005, Sustainable Development .PP. 395- 404).

وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الضرورة الملحة والمتزايدة- خاصة في عالم يتصف بالهولمة والأزمات الاقتصادية- على الشركات أن تعي وتواكب أثرها في المجتمع والبيئة المحيطة بها، حيث لم يعد تقييم هذه الشركات معتمداً على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، إنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility (CSR).
٢/١- طبيعة المشكلة:

تزايدت الضغوط الاجتماعية على الشركات وأصبح من الضروري اضطلاعها بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، إذ لا يعقل أن تخطط الشركة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة متجاهلة للمسؤوليات الاجتماعية الملقاة عليها، ولذلك أصبح يقع على كل شركة مسؤولية وضع الخطط والبرامج اللازمة للمساهمة الفعالة في علاج المشكلات الكامنة في البيئة والمجتمع المحيط بها.

ولقد صاحب اضطلاع الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية الاهتمام والمناداة بضرورة وضع المقاييس والإجراءات المحاسبية التي يمكن من خلالها حصر الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات للوفاء بهذه المسؤوليات وقياسها والتقارير عن كافة المعلومات التي تعكس الدور الاجتماعي الذي تقوم به لخدمة كافة الأطراف سواء داخل الشركة أو خارجها.

ولم يقف الأمر عند المطالبة بضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات التي توضح نتائج الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات فحسب، بل كان لابد من بذل الجهود العلمية والمهنية للبحث في محاولة وضع الإطار اللازم لكيفية التحقق من استجابة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية وتقييم ذلك والحكم عليه بطرق موضوعية ومحايدة ضماناً لسلامة ما يتم الإفصاح عنه من بيانات ومعلومات.

لقد زاد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات وأصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل كل من الحكومة والشركات ذاتها، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة. ورغم ذلك فإنه لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية على تحديد تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية، وكيفية قياسها من ناحية التكاليف والعوائد الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق فإن مشكلة البحث تتركز في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ؟
- هل تقوم شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية ؟
- ما هي معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة السعودية؟
- ما هي حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

٣/١- أهداف البحث:

- يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:
- التعرف على الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- التعرف على مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية.
- دراسة مدى حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- القيام بدراسة ميدانية لدراسة أهمية الإفصاح الاجتماعي، وأسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، وذلك من منظور أربع فئات رئيسية وهي: المديرين الماليين ومعدو القوائم والتقارير المالية، المستثمرون، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والمحاسبون القانونيون.

٤/١- أهمية البحث:

- تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:
- اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضايا البيئية والاجتماعية وتزايد الأصوات داخل المجتمع السعودي المطالبة بضرورة قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته تجاه البيئة والمجتمع.
- الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية، حيث أصبح العائد الاجتماعي للشركات متقدماً على عائدها المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن كفاءة النظام المحاسبي أصبحت تقاس بمدى احتوائه على نظام فرعي يتيح الحصول على معلومات عن الأداء الاجتماعي للشركة وأثرها في المجتمع.
- لما كان هذا الموضوع- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية- موضوعاً حديثاً نسبياً في المملكة العربية السعودية، فإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال محاولة الوقوف على مدى إدراك شركات المساهمة السعودية لمسئوليتها الاجتماعية من خلال إفصاحها عن المعلومات الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية، ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة محفزاً للجهات ذات العلاقة بالشركات وأدائها كهيئة سوق المال والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومؤسسة النقد

وزارة التجارة لإيجاد وتشريع معايير للتقرير والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية.

٥/١- منهج وأسلوب البحث:

في محاولة من الباحث للتغلب على مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التي تعبر عن المشكلة، وتحقيقاً لأهدافه المختلفة، فإن الباحث سوف يستخدم كلاً من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي للتعرف على الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث والخروج منها باستنتاجات منطقية تساعد في تحديد الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وطرق وأساليب ومعوقات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، معتمداً في ذلك على كل من أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، على عينة من (٥٢) شركة من شركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال استطلاع رأي عينة مكونة من أربع فئات هي: المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية، المستثمرون، أعضاء هيئة التدريس، ومراجعو الحسابات بمكاتب المراجعة، وذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

٦/١- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وفروضه وأهدافه وأهميته، يعرض الباحث هذه الدراسة من خلال المباحث الآتية:

١- المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

١/١- المقدمة.

٢/١- طبيعة المشكلة.

٣/١- أهداف البحث.

٤/١- أهمية البحث.

٥/١- منهج وأسلوب البحث.

٦/١- خطة البحث.

٢- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

٣- المبحث الثالث: الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

٤- المبحث الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٥- المبحث الخامس: الدراسة الميدانية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- دراسات مستقبلية مقترحة.

٨- مراجع البحث.

٩- ملحق البحث.

٢- المبحث الثاني

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحث في هذا المبحث بعض الدراسات التي اطلع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك على النحو الآتي :
١/٢ - استقراء الدراسات السابقة:

(١) دراسة (الخيال ومفتي، ٢٠٠٣ ص ص ٢٥٣-٢٩١):

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية الإفصاح البيئي والاجتماعي، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية لدراسة أهمية الإفصاح البيئي والاجتماعي من منظور ثلاث فئات رئيسية وهي: الأكاديميون، المستثمرون، والمحاسبون القانونيون في المملكة العربية السعودية.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن التقارير المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة السعودية تهدف في المقام الأول إلى تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية من جهة، وتوفير معلومات حول استخدامات أموالهم ومشروعية هذا الاستخدام من جهة أخرى.
- إنه من الضروري تعديل معايير المحاسبة السعودية لكي تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- يرى المشاركون في الدراسة أن قطاعات واسعة من المجتمع لها الحق في الحصول على المعلومات المالية وغير المالية والتي قد تؤثر في قرارات الشركات.
- إن عدم وجود متطلبات قانونية يعد من أهم أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- يفضل أن يكون الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في صورة معلومات وصفية وإحصائية ومالية.

(٢) دراسة (Ratanajongkol, et. al., 2006, pp. 66- 83):

اهتمت تلك الدراسة بدراسة التقرير عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات التايلندية، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعدد (٤٠) شركة من أكبر الشركات التايلندية وذلك عن الفترة من عام ١٩٩٧م إلى عام ١٩٩٩م.
وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطوراً في التقرير عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات التايلندية، كما أن الشركات اهتمت بالإفصاح عن الموارد البشرية.

(٣) دراسة (جربوع، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣٩-٢٨١):

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت الدراسة أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، بالإضافة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات عبارة عن نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وعلي هذا الأساس يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، الصحة للعاملين، تلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

(٤) دراسة (Riham, et. al., 2008, pp. 301- 322):

استهدفت هذه الدراسة دراسة التقارير البيئية والاجتماعية للشركات المصرية، وذلك من خلال عينة مكونة من (٦٠) تقريراً سنوياً لعام ٢٠٠٢م، في تسعة قطاعات (الأغذية والمشروبات، الأسمنت، المنسوجات، المطاحن، السيراميك، المرافق العامة، الأدوية، مواد البناء والتشييد، والمواد الكيميائية).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن عضوية الصناعة لها تأثير كبير في الإفصاح عن بعض المعلومات الاجتماعية.
- إن الصحة والسلامة المهنية هي أبرز بنود الإفصاح، حيث بلغ معدل الإفصاح عنها في العينة ٦٥%، في حين أن صناعة الأغذية والمشروبات، الأسمنت، السيراميك، والكيماويات أفصحت عنها بنسبة ١٠٠%.
- إن الشركة الحكومية تفصح أكثر عن المعلومات المتعلقة بالموظفين مقارنة بالشركات الخاصة، بينما الشركات الخاصة تتفوق على الشركات الحكومية في الإفصاح عن المجالات الثلاثة الأخرى: العملاء، البيئة، والمجتمع.

(٥) دراسة (Rahahleh & Sharairi, 2008):

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- عدم توافر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات الصناعية الأردنية.
- تقوم الشركات بتطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود، بحيث تقتصر مساهمتها في الأشكال الآتية: الرعاية الاجتماعية للعمال، والموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- يعد غياب التشريعات أحد أسباب ضعف تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(٦) دراسة (Khan, et. Al., 2009, pp. 341- 357):

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة داكا ببنجلادش، ومدى إدراك مستخدمي التقارير السنوية (من محللين ماليين، مساهمين، موظفين، عملاء، وموردين) للإفصاح الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك في بنجلادش تفصح عن أدائها الاجتماعي ولكن نسبة الإفصاح كانت منخفضة بسبب أن الإفصاح اختياري، كما أن البنوك لا تفرد مكاناً مفصلاً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإنما يندرج تحت تقرير مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن مستخدمي التقارير السنوية يرغبون في مزيد من الإفصاحات عن المسؤولية الاجتماعية.

(٧) دراسة (Holder- Webb, et. al., 2009, pp. 497- 527):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية وأثر كل من الحجم وطبيعة الصناعة في الإفصاح، وقد تمت الدراسة من خلال عينة قوامها (٥٠) شركة من الشركات الأمريكية التي تتداول أسهمها في البورصة الأمريكية، ومن تحليل الإفصاحات الصادرة عن تلك الشركات خلال عام ٢٠٠٤م، توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن معظم الشركات أفصحت عن نشاط المسؤولية الاجتماعية، وأدرجت الإفصاحات في ما يقرب من نصف الكشوف المقدمة للجمهور خلال العام.

- إن عناصر المسؤولية الاجتماعية التي أفصحت عنها الشركات الأمريكية كانت تتعلق بالصحة والسلامة، الموارد البشرية، والبرامج البيئية.
- أظهرت الدراسة أن أماكن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية هي بالترتيب: وسائل الإعلام ممثلة في المواقع الإلكترونية، النشرات الصحفية، والتقارير المالية.
- يوجد تأثير إيجابي لحجم الشركة ونوع الصناعة في اختيار طريقة الإفصاح بواسطة وسائل الإعلام.

(٨) دراسة (محمد، ٢٠٠٩ ص ص ٤٦٥ - ٤٩١):

استهدفت هذه الدراسة دراسة مدى أهمية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات السعودية لدعم مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعدد (٥٢) شركة من الشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق رأس المال السعودي، شملت (١٥) قطاعاً من القطاعات الاقتصادية وذلك عن عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م.

ومن أهم ما توصلت إليه تلك الدراسة ما يلي:

- يوجد تفاوت واضح بين الشركات السعودية في التقرير والإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لأنها تعد بيانات اختيارية.
- إن الشركات الملتزمة بتطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات تعد من أكثر الشركات إفصاحاً عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

(٩) دراسة (عبد الله، ٢٠١٠، ص ص ١٣٢ - ١٧٧):

استهدفت هذه الدراسة تحليل لأساليب القياس والإفصاح لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، وتحديد دور الجهاز المركزي للمحاسبات في التحقق والتقرير عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية لشركات قطاع الأعمال العام.

ولقد انتهت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- مبادئ المسؤولية الاجتماعية تطبق داخل الشركة، ثم تتجه إلى خارجها لصنع القرارات والسياسات في مجتمع الأعمال من حيث الالتزام الكامل للمتطلبات القانونية القائمة واحترام الآخرين وحماية البيئة.
- إن تحديد وسائل قياس وتقييم الأداء الاجتماعي لدى الشركات يحتاج لتفعيل دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مستوى الأداء الاجتماعي.
- المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة في البورصة المصرية ركز على مدى التزام هذه الشركات بمعايير الحكومة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية بهدف إيجاد روح التنافس الإيجابي بين الشركات وتوفير معلومات للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في شركات تحترم قواعد الحوكمة والبيئة والمجتمع.

(١٠) دراسة (عقل ومحمد، ٢٠١٠، ص ص ٣٩١ - ٤٣٨):

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، وذلك من خلال توزيع عدد (١٠٠) قائمة استقصاء على فئة المستثمرين في الأوراق المالية.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- يوجد إدراك بمستوى مرتفع من قبل المستثمرين في الأوراق المالية لمكونات المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات فيما عدا دور المؤشر في تقييم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين المستثمرين في الأوراق المالية بشأن أهمية الإعلان عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات.

(١١) دراسة (عيسى، ٢٠١٠، ص ص ١ - ٤٢):

هدفت تلك الدراسة إلى بحث دوافع شركات القطاع الخاص نحو المساهمة في الأنشطة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية، تحليل عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات وبيان أثر ذلك على أدائها ونتائجها الاقتصادية، ووضع معايير ومؤشرات قياسية لقياس عناصر المسؤولية الاجتماعية ومن ثم تقييم الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن قيام الشركة بالأداء الاجتماعي سواء في داخل الشركة أم خارجها يمثل عاملاً مهماً من عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل أداء في مجال تحقيق أهداف الشركة، ويوفر حافزاً للمجتمع لزيادة التعاون مع الشركة وما ينتج عن ذلك من زيادة الأرباح، فضلاً عن تحقيق مفهوم مقبول للشركة اجتماعياً.
- لا يوجد معيار مناسب يمكن استخدامه في الفصل التام والواضح للأنشطة التي تقوم بها الشركة ويمكن القول إنها أنشطة اقتصادية تماماً، أو تلك التي يمكن أن تُوصَف بأنها أنشطة اجتماعية.
- إن حصر التكاليف الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة، يوفر أداة مهمة للتنافس مع غيرها من الشركات.

(١٢) دراسة (Lies, et. al., 2011, pp. 173- 189):

استهدفت هذه الدراسة دراسة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات البلجيكية، وذلك من خلال التركيز على ثلاث نقاط لجمع المعلومات المتعلقة بالإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي: أهداف ورؤية الشركة، أساليب أو نهج الإدارة في الإفصاح، ومؤشرات الأداء . وذلك من خلال فحص التقارير السنوية لعدد (١٠٨) شركة من الشركات المسجلة في البورصة البلجيكية لعام ٢٠٠٥م.

ولقد انتهت تلك الدراسة إلى النتائج الآتية :

- إن الشركات البلجيكية اهتمت بالإفصاح والتقرير عن ممارسات العمل والعمل المناسب، والقضايا البيئية أكثر من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسئولية المنتج، حقوق الإنسان، والمجتمع.
- أن الشركات البلجيكية اهتمت بالإفصاح والتقرير عن التدريب والصحة والسلامة المهنية في مجال ممارسات العمل.

(١٣) دراسة (Sangeetha & Pria, 2011, pp. 251- 264):

هدفت تلك الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنوك في سلطنة عمان من وجهة نظر أصحاب المصالح، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم تطبيقها على سبعة من البنوك الوطنية باعتبارها هي المهيمنة على القطاع المصرفي.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك وهي: مدى توافر منظمات غير حكومية ومنظمات اجتماعية، حسن تطبيق نظام حوكمة الشركات، وتنوع القوى العاملة. كما أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات فوائد تضمن لشركة أن تميز نفسها عن المنافسين وترفع مكانتها بين عملائها وموظفيها.

(١٤) دراسة (الفرح والهنداوي، ٢٠١١، ص ص ٢٧٣ - ٢٩٣):

استهدفت هذه الدراسة دراسة مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م.

وانتهت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، كما أن بعض الشركات تبذل جهوداً جيدة للإفصاح عن أدائها الاجتماعي، لكن ما زال

الإفصاح دون المستوى المطلوب، حيث بينت الدراسة أن المحصلة الكلية للإفصاح ما زالت أقل من المتوسط.

(١٥) دراسة (جودة، ٢٠١١، ص ص ٢٤٣ - ٢٦٥):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية والقطرية عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومدى اتفاقهما في إفصاحهما لمسؤوليتهما الاجتماعية تبعاً لنوع نشاطها. وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعدد (٤٢) شركة من الشركات المساهمة القطرية المسجلة في سوق الدوحة المالي، و(٤٢) شركة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي، وذلك لعام ٢٠٠٩م.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- تدرك الشركات المساهمة العامة الأردنية مسؤوليتها الاجتماعية وتنفذ مشاريع وبرامج لصالح مجتمعها تنفيذاً للالتزامات القانونية في تشريعات كثيرة، ومن الضروري أن تتم مراقبة هذه المشاريع بهدف رفع كفاءة أدائها.
- لا تدرك الشركات القطرية مسؤوليتها الاجتماعية كاملة، كما لا تلتزم بإعداد خطط وبرامج لخدمة مجتمعها من موظفين ومساهمين ومجتمع وعملاء.
- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية والقطرية الأكبر حجماً ببعض مسؤولياتها الاجتماعية، كما أن لنوع نشاط الشركة أثراً في التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية.

(١٦) دراسة (عبد الملك والمحارفي، ٢٠١٢، ص ص ٩٣ - ١٣٢):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ودراسة حالة عملية لإحدى الشركات السعودية والتي تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- رغم ضخامة حجم القطاع الخاص السعودي إلا أن عجلة أو حركة المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع ما زالت بطيئة ولا تساير حجم نمو نشاطه وأرباحه الطائلة، حيث إن جهود هذا القطاع جهود فردية ينقصها التنظيم.
- تقوم بعض منظمات الأعمال السعودية بتقديم تقرير وصفي غير مالي عن المسؤولية الاجتماعية.
- ينطوي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على معانٍ متعددة، فليس هناك تعريف محدد ودقيق للمسؤولية الاجتماعية.
- هيكله معايير المحاسبة السعودية وهيكله التقارير المالية المنشورة يعدان عوامل مساعدة لبناء معيار محاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

(١٧) دراسة (الشويمان، ٢٠١٢، ص ص ٢٣٨ - ٢٧٧):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نطاق ودوافع الشركات على الممارسة الاجتماعية المسؤولة في المملكة العربية السعودية، واقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير دورية توضح أداء وإنجازات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وبما يساعد على دمجها في استراتيجية الشركات وثقافتها التنظيمية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن تكون هناك مؤشرات محددة تقيس/ وتعكس مختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النظام المحاسبي المطبق، وأن تصدر تقارير منفصلة أو مرفقة مع التقارير المالية بهذه المؤشرات بما يسمح للأطراف ذات العلاقة بمعرفة إنجازات الشركات في هذا المجال وتقييمها.

٢/٢- التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن للباحث بعد عرض الدراسات السابقة أن يخلص إلى ما يأتي :

- ١- زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، لما لها من فوائد ومزايا عديدة، كما أن استقرار السوق يأتي من خلال تكامل دور القطاع الخاص والحكومة لمعالجة قضايا المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- يوجد تباين في الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، كما أن إطار المسؤولية الاجتماعية غير محدد المعالم بدقة.
- ٣- هناك إجماع على أهمية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٤- تركز إفصاح الشركات التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية في عنصر الموارد البشرية من حيث تنمية الموارد البشرية والتوظيف والتدريب والاهتمام بالقوى البشرية العاملة.
- ٥- إفصاح الشركات كان في الجزء الخاص بتقرير مجلس الإدارة في التقارير المالية للشركات، وكان الإفصاح وصفيًا بالدرجة الأولى وفي حالات محدودة كميًا.
- ٦- ضرورة وجود معايير وتشريعات للتقرير والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٧- إن الدراسات السابقة تمت في بيئات متعددة ومختلفة عن البيئة السعودية الأمر الذي يجعل من عملية تعميم نتائجها غاية في الصعوبة.

٨- لم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى :

- بيان أي من مناهج الفكر المحاسبي الذي يلائم الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية.
- معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير وقوائم الشركات المالية.
- بالرغم من الجهود والدعم السعودي للقطاع الخاص إلا أن دور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية غير ملموس أو غير مؤثر، مما يستدعي دراسة واقتراح مجموعة من الوسائل والطرق كوضع معيار لزيادة فاعلية دور ذلك القطاع بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يحاول الباحث تقديمه من خلال هذه الدراسة.

٣- المبحث الثالث الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

١/٣- نطاق ومفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وليد الصدفة بل مر في تطوره بثلاث مراحل وهي (عبد الملك والمحارفي، ٢٠١٢ ص ١١٠، أحمد، ٢٠١٣، ص ٨):

المرحلة الأولى: تتحد فيها مسؤولية الشركة في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الالتزام بالقانون السائد في المجتمع.

المرحلة الثانية: في ظل تلك المرحلة تتحمل الشركة نوعين من المسؤولية هما:

(أ) **مسؤولية خاصة:** تسعى فيها الشركة إلى تحقيق أرباح لأصحابها.

(ب) **مسؤولية اجتماعية:** تتمثل في المساهمة في تحقيق جزء من المسؤولية والحد من الآثار السلبية لنشاط الشركة.

المرحلة الثالثة: وتلك المرحلة تمثل الاتجاه الحديث في المسؤولية الاجتماعية حيث ينظر إلى الشركة على أنها نظام فرعي من نظام اجتماعي، ويجب على إدارة الشركة المحافظة على ذلك التوازن وذلك لتحقيق أغراض النمو والبقاء وهذا الاتجاه في مفهوم المسؤولية الاجتماعية يربطه بالمساءلة والشفافية والتنمية المستدامة للأطراف ذوي العلاقة مع الشركة، أي لم يعد المفهوم قاصراً على المسؤولية الاجتماعية مع المجتمع فقط ولكن مع المساهمين والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع، وعلى ذلك لم يعد هدف النشاط الاقتصادي هو تعظيم الربح وإنما تحقيق مستوى مرضٍ ومناسب من الربح بحيث يتماشى مع الأهداف الاجتماعية الأخرى.

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات حقيقة واقعة صعب تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام ومحدد على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتضح ذلك من خلال استعراض التعريفات الآتية:

يرى (الخيال ومقني، ٢٠٠٣، ص ٢٥٦) أن المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات هي التزام أدبي أو قانوني من قبل الشركات داخل المجتمع لتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية من خلال إنفاق جزء من أرباحها لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقديم خدمات للمجتمع.

بينما يعرف (Peter, et. al., 2001, p. 287) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام الشركة باستخدام مواردها لإفادة المجتمع، من خلال المشاركة الفعالة باعتبارها عضواً في المجتمع، وتحسين رفاهية المجتمع ككل بصرف النظر عن المكاسب المباشرة للشركة.

كما عرف (Arash & Mohamed, 2007, p. 754) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام الشركة باحترام حقوق الأفراد وتعزيز رفاهية الإنسان في عملياتها، وأن الشركات ليس لديها فقط مسؤولية اقتصادية تتمثل في تحقيق الأرباح، ومسؤولية قانونية في متابعة القوانين والقواعد الأساسية التي توجه قدرتها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية. ولكن لديها مسؤولية أخلاقية تتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية.

أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فيعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام مؤسسات الأعمال المستمر بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسره في المجتمع المحلي والمجتمع ككل. (WBCS, 2000, p. 10).

في ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها : مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركة إما إلزامياً وإما اختيارياً، سواء تحقق من ورائها عائد اقتصادي مباشر أم لا، وسواء كانت المجموعة التي ستستفيد من تلك الأنشطة داخل الشركة

(المساهمون والعاملون) أم خارجها (العلاء، الموردون، البيئة، والمجتمع ككل)، وذلك من أجل وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تنمية ورفاهية المجتمع والبيئة المحيطة بها.

٢/٣- الاعتبارات الواجب على الشركات مراعاتها للوفاء بدورها الاجتماعي:

- يوجد العديد من الاعتبارات التي يجب على الشركات مراعاتها لتقوم بدورها الاجتماعي منها ما يلي (لطي، ١٩٩٤، ص ٧٨٦):
- القيام بفحص القيم السائدة وذلك للتأكد من المفاهيم المهمة والتي تتماشى مع القيم في المجتمع.
 - تقييم وتعديل الخطط طويلة الأجل الخاصة بها لأن الإدارة ليست مسؤولة فقط عن النتائج الاقتصادية ولكن يجب أن تشمل الاعتبارات البيئية والاجتماعية وآثارها.
 - تعاون الشركة مع الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة الأخرى وذلك بهدف التوصل لأفضل الطرق العلمية لمعالجة المشاكل الموجودة بالمجتمع.
 - زيادة الدعم المالي والبشرى لحل المشاكل الاجتماعية للشركة ذاتها.
 - توفير قيادات واعية لديها مفاهيم جديدة تمكنها من تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية للشركة.

٣/٣- مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تستهدف الشركة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة Sustainable Development، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١، ص ص ٤-٥):

- **القابلية للمساءلة:** ينبغي أن تكون الشركة مستجيبة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة، من خلال القبول والموافقة على الخضوع للفحص والمراجعة، وتفرض هذه المسؤولية التزاماً على الإدارة لتكون مستجيبة للمصالح والاهتمامات الحاكمة للشركة، كما تفرض أيضاً التزاماً على الشركة لتكون مستجيبة للمساءلة من قبل السلطات القانونية فيما يتعلق بالقوانين والقواعد، فتكون مسؤولة أمام الأفراد المتأثرين بقراراتها وأنشطتها وكذلك أمام المجتمع بوجه عام عن إجمالي تأثيراتها على المجتمع.
- **الشفافية:** على الشركة أن تتسم بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال الإفصاح على نحو واضح ودقيق وتام وبدرجة معقولة عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها.
- **السلوك الأخلاقي:** ينبغي أن يبنى سلوك الشركة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية، وأن تعمل الشركة بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية، ومنع حدوث أي تضارب أو تسوية في المصالح من شأنه إحداث سلوك غير أخلاقي، وإنشاء آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.
- احترام مصالح الأطراف المعنية واحترام حقوق الإنسان.
- **احترام سيادة القانون:** من خلال التزام الشركة بكافة القوانين والقواعد المطبقة، فعليها التأكد من أن علاقاتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح.

٤/٣- أسباب تنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات والتي من أهمها (Lawrence, 2007, pp. 9- 10, Elasrag, 2011, pp. 167- 176):

- **العولمة:** والتي تعد من أهم القوى الدافعة لتبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** لإلزام الشركات بتطبيق التشريعات الخاصة بحماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي يجنبها التعرض للمقاطعة والخروج من السوق.
- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تنكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات التي تحتوي على عيوب، ومن أمثلة ذلك كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألaska والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية.
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبها تحديات عديدة أمام الشركات، إذ فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، والاهتمام بالتغييرات في أذواق المستهلكين، والاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

٥/٣- أهمية ومزايا تبني الشركات لمسئوليتها الاجتماعية:

- في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، يثار التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يأتي: (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ص ١٠-١٥، محسن وآخرون، ٢٠٠٦، ص ص ٥٢-٥٩، Elasrag, 2011, p. 12, Moir, 2001, pp. 16- 22):
- ١- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
 - ٢- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام ١٩٩٩م، ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
 - ٣- تحسين الأداء المالي، وتخفيض تكاليف التشغيل.
 - ٤- زيادة الإنتاجية والجودة، ورفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.
 - ٥- استقطاب أكفأ العناصر البشرية، حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب.
 - ٦- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
 - ٧- حُسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة. وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

٦/٣- الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- حتى تنجح الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها، هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يأتي (Archie, 1999, pp. 405- 407، جماعي وعبد العزيز، ٢٠١٢، ص ص ١٠- ١١):
- ١- ضرورة إيمان الشركة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداءً من أصحاب الشركة، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاءً بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تفضل به الشركة على مجتمعها بل تتفخر به وتعدّه واجباً عليها.
 - ٢- أن تقوم الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.
 - ٣- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له الخطط المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع خطط المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
 - ٤- يجب على الشركة أن تخصص مسئولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والخطط المطلوبة، ويتبع مباشرة الإدارة العليا ويُمنح الصلاحيات اللازمة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة.
 - ٥- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يُعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه، وهذا قد يساهم في توقف البرنامج مستقبلاً.
 - ٦- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.
 - ٧- يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.

٧/٣- تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting أحدث مراحل التطور المحاسبي حيث ظهرت كرد فعل على ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات نتيجة التغيرات الحادثة في البيئة المحيطة بالشركات، إذ إن الأمر أصبح لا يتطلب فقط الوقوف على الكفاءة المقارنة للطرق الإدارية المختلفة لإدارة الشركات ولكن الوقوف أيضاً على أثر تلك الشركات على المجتمع الذي تعيش فيه، وهذا يعني الوقوف على الآثار غير المالية لأوجه نشاط الشركة. وظهرت المحاسبة الاجتماعية كنتيجة لازدياد المتسارع في حجم وقدرات الشركات نتيجة تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق (خشارمه، ٢٠٠٧، ص ٩٨).

لقد تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أن الباحث يرى أن أهم هذه التعريفات هما التعريفان الآتيان :

يعرفها (الصبان، ١٩٨٧، ص ٣٣) بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات".

كما يعرفها (لطفي، ٢٠٠٥، ص ص ٧٣ - ٧٤) بأنها "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للشركة".

حيث يبرز هذان التعريفان اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للشركات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي شركة من قبل المجتمع.

وفي ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظام معلومات محاسبي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه فئات المجتمع المختلفة سواء كانت داخل الشركة أم خارجها، وذلك بهدف توفير معلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.

٨/٣- أهداف المحاسبة الاجتماعية:

يمكن تحديد أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الآتي: (جربوع، ٢٠٠٧، ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧، بولخال، ص ص ٢ - ٣):

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للشركة، وإنما تتضمن أيضاً عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع.
- تقييم الأداء الاجتماعي للشركة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية الشركة وأهدافها تتفق مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح الشركة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة والتي لها آثار اجتماعية، وذلك من خلال توفير البيانات الملائمة عن أهداف الشركة وسياساتها وبرامجها وأدائها ومساهماتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وتوصيل هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء.

٩/٣- مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تتفق معظم الهيئات والمنظمات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة [مثل جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A)، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA)] والكتابات والأبحاث على أن مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في أربعة مجالات وهي (جربوع، ٢٠٠٧، ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩، Gray, 2002, pp. 299-304، المحمودي، ٢٠٠٧، ص ٦٥، WBCSD, 2000, p. 10):

١- **مجال العاملين:** يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الشركة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الشركة، ومن ثم فهي تشمل الأنشطة التي تتعلق بمصالح العاملين، ومنها: توفير الأمان في بيئة العمل، تحسين ظروف العمل، الاهتمام بالشؤون الصحية للعاملين وأسرهم، المساعدة مادياً في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج، توفير السكن المناسب للعاملين، توفير وسائل النقل الملائمة، وتوفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين.

٢- **مجال البيئة:** يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطها والذي يؤثر في البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومنها: الالتزام بقوانين المحافظة

على البيئة، التخلص من المخلفات بطريقة تؤدي إلى تخفيض التلوث إلى أدنى حد ممكن، الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والموارد الطبيعية.

٣- **مجال العملاء أو حماية المستهلك:** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا العملاء، والمحافظة على هذا الرضا كاستجابة لشكاوى العملاء، والاهتمام بزيادة أمان المنتج، الصدق في التعامل مع العملاء وعدم خداعهم، الصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة بها ومدة صلاحية الاستخدام، توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان.

٤- **مجال المجتمع:** يشمل مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بتنمية وتحسين نوعية الحياة وتحقيق فائدة للمجتمع ككل، ومنها: دعم الجمعيات الخيرية، توظيف الأقيليات، تشغيل المعاقين والعجزة، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، توفير فرصة التدريب لطلاب الجامعات، إقامة المكتبات وتمويل المعارض والندوات والمؤتمرات، المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.

١٠/٣- الأزمة المالية وانعكاساتها على المسؤولية الاجتماعية للشركات:

لاشك أن الأزمة المالية والاقتصادية التي تسود العالم الآن والتي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨م، باتت تهدد استمرار مجتمع الأعمال في ما يقوم به من دور في المسؤولية الاجتماعية من حيث التبرع والدعم المقدم لفئات المجتمع المحتاجة، وقد كان من تداعيات الأزمة المالية أن أصبح شعار الشركات الجديد هو البقاء أولاً ثم المسؤولية الاجتماعية (عيسى، ٢٠١٠، ص ٢٧).

هذا وقد أصبحت الأزمة المالية على قمة التحديات التي تواجه دور الشركات، وأصبح السؤال هو هل ستواصل الشركات تقديم خدماتها أم ستتوقف نتيجة لتأثر أرباحها التي تخصص جزءاً منها للمسؤولية الاجتماعية؟

ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ستتأثر بسبب الأزمة المالية وانعكاساتها المتوقع تزايدها على الشركات، حيث إن العديد من الشركات تصارع للبقاء، وتخشى الإفلاس نتيجة تراجع الإنتاج والمبيعات بسبب الركود في السوق المحلية والعالمية.

وهذا أدى إلى أن بعض الشركات اضطرت لتخفيض إنتاجها مما أثر سلباً عليها وعلى الاقتصاد القومي السعودي. مما يستلزم البحث عن الوسائل التي تضمن بقاء الشركات في السوق، وتحقيق أهدافها، على أساس أن مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية لا يتأتى إلا من الأرباح التي تحققها.

وتجدر الإشارة إلى أنه- بسبب الآثار السلبية- قد تضطر بعض الشركات إلى الاستغناء عن بعض موظفيها تحت مسمى ترشيد النفقات مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة. وإذا كان للقطاع الخاص مشاركة فعالة من خلال توفير فرص العمل فالوضع في ظل الأزمة مع هذه الشركات يختلف، وهذا يتطلب من الشركات ضرورة المحافظة على هيكلها الذي يعد بمثابة كيان في الاقتصاد القومي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الشركات تواجه تحدياً صعباً لا تستطيع معه تحقيق مساهماتها الاجتماعية بالقدر المطلوب، إلا أن المسؤولية الاجتماعية للشركة ومواطنتها لا تكون إلا وقت الأزمات، وعلى ذلك سواء انخفضت أرباح الشركات أم ازدادت، فإنه يمكن الالتزام بدورها نحو المسؤولية الاجتماعية وعدم التهرب من تلك المسؤولية.

١١/٣ - المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية من أبرز البلدان العربية التي اهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية ثقافة وممارسة، ولم يأت هذا الاهتمام من الدولة والقطاع الحكومي فقط، إنما أظهرت الكثير من الشركات العاملة في القطاع الخاص قدراً متميزاً من الممارسات المسؤولة اجتماعياً. ولعل الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المملكة يعود لوجود خلفية دينية قوية لدى رجال الأعمال حفزتهم على ممارسة العمل التطوعي والخيري، والذي أصبح منتشراً بشكل كبير في المملكة ومنظم من طرف مؤسسات تابعة للدولة وأخرى خاصة شكلتها بعض الشركات العاملة في القطاع الخاص.

فثقافة العمل الخيري تعتبر بمثابة اللبنة الأساسية التي تمهد لاضطلاع الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية، على اعتبار وجود أوجه تشابه كثيرة بين العمل الخيري وتحمل المسؤولية الاجتماعية. ومع انتشار القطاع الخاص برزت الحاجة لإشراكه جنباً إلى جنب مع الدولة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالبعد الاستراتيجي طويل الأجل على عكس العمل الخيري والتطوعي والذي له مكاسب آنية.

فبرزت المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يؤسس لفكرة الشركة المواطنة التي أصبحت مطالبة بما هو أكثر من مجرد العمل الخيري والتطوعي، فاحتضنت الكثير من الشركات السعودية ممارسات المسؤولية الاجتماعية كشكل من أشكال الممارسات الإدارية الحديثة التي تحقق النفع لكل أصحاب المصلحة على حد سواء، ولاشك أن هذا الاحتضان ما كان له أن يرى النور لولا جهود الدولة في مجال تشجيع ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ومن بين جهود المملكة العربية السعودية في هذا المجال (الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، www.csr.sa.net):

- **تأسيس مجلس المسؤولية الاجتماعية كجهاز تابع للغرفة التجارية الصناعية بالرياض:** ويُعنى هذا المجلس بتشجيع برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وتحفيز الشركات على القيام بها من خلال مسانبتها ودعمها، ويتضمن ذلك إشراكاً للقطاع الخاص في ممارسته لهذه البرامج بأسلوب منظم ويحقق أغراض التنمية في المملكة، كما يقوم المجلس برعاية عدة مؤتمرات ومعارض تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، كما تبنت غرفة التجارة الصناعية جائزة المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى تشجيع الممارسات المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- **إطلاق المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة:** وهو يقيس مدى تبني الشركات والمؤسسات ممارسات ومبادرات ومعايير تعزز بيئة العمل من جهة، وتحسن البيئة التي تعمل بها. ويتكون هذا المؤشر من سبعة معايير أساسية هي: بيئة العمل، العطاء الذكي، الموهبة، توفر المعايير والالتزام بها، شبكة الإمداد، الابتكار، والتواصل. وهذه المعايير تغطي التعليم والتدريب، وإيجاد الفرص الوظيفية، والممارسات الصديقة للبيئة. ويمنح المؤشر السعودي جائزة سنوية تسمى جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، ويستهدف بها منشآت القطاع الخاص، التي تطبق أفضل الممارسات وتتبنى البرامج الأكثر فاعلية في دعم التنمية المستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- **تأسيس الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية:** وهي موقع إلكتروني يهتم بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي، مساعدة المنظمات الاقتصادية على التخطيط والتنفيذ لبرامج المسؤولية الاجتماعية، وإبراز تجارب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الوطن العربي. ونتيجة لهذه الجهود ظهرت العديد من مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية مثل: شركة الاتصالات السعودية، حيث أطلقت هذه الشركة مجموعة من المبادرات تحت اسم

برامج "الوفاء" والتي تتنوع بين البرامج الدينية والصحية والاجتماعية والتعليمية والرياضية والتي تصب في خدمة المجتمع.

أما شركة صافولا فقط ظهرت ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج "جسور" والذي تلتزم من خلاله الشركة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من البرامج طويلة الأجل التي تشمل المجالات التعليمية والاجتماعية والتدريبية.

كما يلتزم مصرف الراجحي بممارسته للعديد من البرامج الاجتماعية في قطاعات مختلفة منها التعليم والصحة وبرامج اجتماعية أخرى، بالإضافة إلى كونه ملتزم بقواعد الشريعة الإسلامية في نشاطاته وخدماته المصرفية، مما جعله نموذجاً يحتذى به في هذا الجانب.

هذه بعض الأمثلة التي تؤكد وجود ممارسات حقيقية للمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ولاشك أن انتشار مثل هذه الممارسات واضح في الآونة الأخيرة، وبالرغم من ذلك فإن القطاع الخاص ما زال مطلوب منه الكثير في هذا المجال، حيث سيكون التحدي المستقبلي هو عدم حصر نطاق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى إنما انتشارها لتشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في المملكة، ويتضمن ذلك تحقيق نقلة نوعية في هذه الشركات لنقلها من مجرد مشاركتها بالأعمال الخيرية والتطوعية إلى دمج برامج المسؤولية الاجتماعية في عملياتها الإدارية وخططها الاستراتيجية، ويحتاج هذا للكثير من العمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص.

٤- المبحث الرابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

١/٤- مفهوم وطبيعة الإفصاح الاجتماعي:

يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، حيث يقرر مبدأ الإفصاح ضرورة احتواء التقارير المالية على كافة المعلومات لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الشركة. ويقصد بالإفصاح الاجتماعي تقرير وتوصيل معلومات عن علاقة الشركة بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، ويتم ذلك من خلال تضمين التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات عن الأداء الاجتماعي للشركة.

ويعرف (Manuel & Lucia, 2008, p. 165) الإفصاح الاجتماعي بأنه عملية توصيل الآثار البيئية والاجتماعية لممارسات الشركة الاقتصادية لأصحاب المصالح سواء داخل المجتمع أو للمجتمع ككل.

كما يرى (جربوع، ٢٠٠٧، ص ٢٥٠) أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية.

٢/٤- أسباب ومبررات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي:

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات وذلك لما يلي:

أولاً: أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية:

يحظى التقرير عن الأداء الاجتماعي بأهمية بالغة لدى الشركات في الوقت الحاضر، إذ إنه يعد المرآة التي تعكس مدى التزام هذه الشركات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، حتى أن هناك آراء تنادي بضرورة اعتبار عملية التقرير عن الأداء الاجتماعي أحد أهم أهداف التقارير المالية. بينما يؤكد آخرون أمثال الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا على ضرورة الوصول إلى نظام محاسبي مستقل مهمته الأساسية قياس الأداء الاجتماعي للشركات والإفصاح عنه (المحمودي، ٢٠٠٧، ص ١٨٤).

ويتفق الباحث مع (الناغي، ٢٠١٠، ص ص ٤-٥) في أن الحاجة إلى التقارير الاجتماعية

تبررها الأمور الآتية:

١- تزايد الاتجاه الذي يرى أن الشركات يجب ألا تخدم فقط الملاك بل كل المجتمع، وأن إدارة

هذه الشركات هي الأمانة على الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها، وعليها أن تنسق

مسؤوليتها بطريقة تخدم بها كل المساهمين والعاملين والعملاء والجمهور بصفة عامة، وذلك

بالسعي لتحقيق أنسب الأرباح وأعدل وأدق الأسعار والأجور بالإضافة إلى تخصيص جزء

من نشاطها للجوانب الاجتماعية.

٢- قصور القياس الاقتصادي عن التعبير عن فعالية النشاط، فضلاً عن عدم شموله لكل الأنشطة.

٣- إن التقرير عن الأداء الاجتماعي له أثره على رفع كفاية القياس الاقتصادي ذاته، ذلك لأن

توفير معلومات عن الأداء الاجتماعي مفيد في تفسير الظروف والطرق التي تم بها ومن

خلالها القياس الاقتصادي خاصة في الحالات التي يكون فيها القياس الأخير محل شك أو عدم

وضوح معلوماته للمستخدم لها. وأن ازدياد الحاجة إلى التعرف على تفسيرات مقبولة

للإجراءات المحاسبية في تأثيرها على البيئة المحيطة بها والمجتمع وتأثرها بهما مما يستلزم

تطور المحاسبة والتقارير التي تنتجها في اتجاه البعد الاجتماعي.

٤- إن المجتمع ينتظر من المحاسبة أن تقدم إجابات واضحة في تحديد آثار تنفيذ السياسة الاجتماعية في المجتمع، ومن الذين أثروا وكيف؟ وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر تقارير عن الأداء الاجتماعي والبيئي.

٥- يجب أن يتم التنسيق بين إجراءات المحاسبة ومتطلبات البيئة ذلك لأن الشركة نظام مفتوح مع البيئة، وهذا الأمر يستلزم تعديل أو إضافة معايير جديدة في القياس والتوصيل المحاسبي.

ثانياً: أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

حيث إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية، وتؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها فهذا من صميم عمل المحاسب.

وقد أشار (جربوع، ٢٠٠٧، ص ٢٦٧) إلى ضرورة أن يكون للمحاسب دور ليس في تحديد أهداف وغايات المجتمع، وإنما المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الأهداف والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء الكمية وغير الكمية (الوصفية) أساساً لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للشركة. ومن ثم فإن وقوف المحاسب موقفاً سلبياً تجاه تأثيرات الشركة سيجعل عليه إظهار الشركات التي تتفاحس عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية في صورة أفضل من الشركات التي تقدم مساهمة إيجابية في زيادة رفاهية المجتمع.

كما يجب على المحاسبين تركيز جهودهم على دور المحاسبة كنظام معلومات محاسبي اجتماعي في الوفاء بتوفير المعلومات عن الأداء الاجتماعي للشركات للفئات والطوائف المختلفة، وذلك من خلال تصميم أنظمة محاسبية للقياس والتقارير عن هذا الأداء الاجتماعي.

ثالثاً: أسباب تتعلق بالتحول في أهداف الشركات وتطبيق حوكمة الشركات:

يوجب نظام السوق المالية السعودية واللوائح التنفيذية لهيئة سوق المال السعودية إظهار الشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات المالية والجهرية الخاصة بالشركات المدرجة، وذلك بشكل كامل ودقيق وفي وقت محدد ودون تمييز. حيث يعد من حقوق المستثمر الوقوف على الصورة الحقيقية لأداء الشركات، والإفصاح على جميع المعلومات التي قد تؤثر على سعر أسهمها.

وتعمل هيئة السوق المالية السعودية على فرض مبدأ الشفافية والإفصاح في لوائحها التنفيذية من خلال أداتين رئيسيتين الأولى: نشرة الإصدار، والثانية: التزامات الإفصاح المستمرة للشركات وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

- **الإفصاح عن التطورات المهمة:** ويقصد بها أي تطورات قد تؤثر على أصول الشركة أو التزاماتها أو على الوضع المالي لها، أو المسار العام لأعمالها مما قد يؤدي إلى تغيير كبير في سعر الورقة المالية المدرجة.
- **الإفصاح عن المعلومات المالية:** تلزم لوائح الهيئة التنفيذية للشركات أن تعلن عبر شبكة الإنترنت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن القوائم المالية الأولية الربع سنوية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة، وذلك فور اعتمادها من مجلس الإدارة وقبل نشرها وتوزيعها على المساهمين.
- **تقرير مجلس الإدارة:** يجب على الشركات أن ترفق بالقوائم المالية تقريراً صادراً من مجلس الإدارة، يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة، والعوامل المؤثرة على أعمال الشركة والتي تساعد في تقييم أصول الشركة والتزاماتها ووضعها المالي (هيئة السوق المالية السعودية، www.cma.org.sa).

كما جاء في الباب الرابع من لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة العاشرة والتي تحدد الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة في خمسة عناصر ولقد أوضح العنصر الخامس من تلك الوظائف مساهمة الشركة الاجتماعية. وبدراسة تحليلية لتلك المادة يتضح أنها احتوت على توضيح لمساهمة

الشركة الاجتماعية دون الدخول في تفاصيل كيفية تلك المساهمة، كما جاءت المسؤولية الاجتماعية خالية من النصوص الإلزامية.

وعلى ذلك يرى الباحث ضرورة تعديل نظام السوق المالية السعودية واللوائح التنفيذية لهيئة سوق المال السعودية، وأيضاً تعديل لائحة حوكمة الشركات السعودية بحيث يتم إلزام الشركات على أن تفصح عما يأتي :

- على الشركة أن تفصح عن المعلومات المالية، والمعلومات غير المالية مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة، والسياسات البيئية والاجتماعية للشركة، وأية أحداث أو معلومات جوهرية تهم المساهمين.
- على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها والعاملين لديها مرة على الأقل سنوياً عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية، وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وغير ذلك.
- يراعى أن تكون السياسات المعلن عنها واضحة وغير مضللة وأن تراعي ما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم العمالة أو تدريبها، وبرامجها للرعاية الاجتماعية، سواء داخل الشركة أم خارجها . أما بالنسبة للسياسات الصحية والبيئية فيجب أن تكون متفقة مع القوانين والنظم المعمول بها في المملكة العربية السعودية ، وأن تكون هدفها تحقيق صالح العاملين بالشركة والمجتمع بوجه عام وأن تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل.
- على الشركة أن تفصح عن أي اتفاقيات دولية متعلقة بالقضايا الاجتماعية أو البيئية تكون الشركة قد صدقت عليها والتزمت بها.
- يجب أن ترتبط الشركة بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، وبمن تتعامل معهم من موردين أو عملاء بعلاقة تقوم على المصادقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة والإفصاح عن السياسات بما لا يتعارض مع واجب الشركة والعاملين بها ومجلس إدارتها في الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية.
- ويعرض الباحث فيما يأتي الفئات ذات العلاقة بالشركات (أصحاب المصالح)، بهدف الوقوف على مدى حاجتها للإفصاح الاجتماعي (السيد، ٢٠٠١، ص ص ٥٩ - ٦٠):

١- مدى حاجة المستثمر للإفصاح الاجتماعي:

تزايد طلب المستثمرين على المعلومات الاجتماعية للشركات، وذلك بعد أن أصبح المقياس المستخدم للحكم على كفاءة الشركة، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار يتمثل في الأداء الاجتماعي للشركة بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي لها. ويتطلب أخذ الأداء الاجتماعي في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية للحصول على معلومات وصفية وكمية عن مجهودات الشركة بشأن المحافظة على البيئة وكفاءة استخدامها للموارد الطبيعية، واهتمامها بصحة وسلامة العاملين، وحماية المستهلك وتحسين نوعية الإنتاج، صدق الإعلان، وعدم وجود تمييز بين العاملين.

٢- مدى حاجة العاملين للإفصاح الاجتماعي:

يعد العاملون من الفئات المهتمة بالإفصاح الاجتماعي، حيث إن الإفصاح عن الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم يجعلهم يشعرون بالأمان والاطمئنان على مستقبلهم الوظيفي والرضا عن العمل والتمسك به، وهذا ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية لهم والمجتمع كله. أيضاً يمكن للعاملين من خلال الإفصاح الاجتماعي تكوين انطباع عن الشركة ومن ثم تقدير أهميتها بالنسبة للمجتمع.

٣- مدى حاجة العملاء للإفصاح الاجتماعي:

يفضل العملاء التعامل مع الشركات التي تقدم أعلى درجة من الممارسة الاجتماعية، والابتعاد عن تلك الشركات التي لا تضطلع بمسئوليتها الاجتماعية أو يكون لها تأثير سلبي على البيئة. لأجل ذلك تبدو أهمية الإفصاح الاجتماعي، ولاسيما أن اهتمام العملاء لم يعد منصباً على سعر المنتج أو جودته، بل أصبحت مجالات أخرى محل الاهتمام مثل كيفية معاملة الشركة لموظفيها، الاستثمار في المجتمع المحيط بها، العناية بالبيئة، وقدرتها على البقاء والاستمرار، فهذه المجالات مجتمعة تركز على المسؤولية الاجتماعية (Cheng et. al., 2011, pp. 22- 28).

٤- مدى حاجة الحكومة للإفصاح الاجتماعي:

تعد الحكومة بأجهزتها المختلفة من أكثر الفئات اهتماماً بالإفصاح الاجتماعي، فمثلاً الأجهزة المعنية بالتلوث مثل وزارة البيئة وجهاز شؤون البيئة، تحتاج للمعلومات الاجتماعية حيث يمكن من خلالها رقابة مدى ممارسة الشركة للأداء الاجتماعي، ومن ثم فرض العقوبات على الشركات المخالفة للقوانين واللوائح الخاصة بالمحافظة على البيئة ومنع التلوث. أيضاً يمكن من خلال الإفصاح الاجتماعي مساعدة الحكومة في ترشيد استخدام الموارد حيث يتم توجيهها إلى الصناعات التي تضطلع بالمسؤولية الاجتماعية بكل مجالاتها الأربعة.

٥- مدى حاجة المقرضين للإفصاح الاجتماعي:

تفاوتت الآراء بشأن مدى حاجة المقرضين للإفصاح الاجتماعي والتي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين الأول: يرى أهمية المعلومات الاجتماعية لقرارات المقرضين وضرورة الإفصاح عنها بشكل متوازٍ مع الإفصاح المالي. والثاني: يرى عدم أهمية المعلومات الاجتماعية لقرارات المقرضين، ومن ثم لا توجد ضرورة للإفصاح عنها.

ويتفق الباحث مع أصحاب الاتجاه الأول، حيث إن اتخاذ القرار بإقراض الشركة أم لا، لا يعتمد فقط على المقدرة الكسبية والمالية للشركة، بل يمتد إلى الجوانب الاجتماعية خاصة بعد تدخل المشرع في هذا الشأن وفرض عقوبات على الشركات المخالفة والتي يمكن أن تؤثر على استمراريتها ومن ثم قدرتها على الوفاء بالقروض. بمعنى آخر الجهات المانحة للقروض تحتاج إلى معرفة الأخطار المتوقعة لها، وهذا لن يتم بصورة جيدة إلا من خلال المعلومات الاجتماعية.

٤/٣- طرق وأساليب الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي:

تقتضي اعتبارات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تحديد نوعية المعلومات الاجتماعية التي يمكن الإفصاح عنها لكل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، وذلك من وجهة نظر من يهمهم أمر موضوع الإفصاح وهم المستفيدون بالمعلومات المحاسبية، ونظراً لأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة يؤدي إلى اتساع نطاق المستفيدين بالرسالة المحاسبية، ونظراً لتباين أهداف هؤلاء المستفيدين، فإنه من الطبيعي أن تختلف أيضاً نوعية المعلومات التي تمثل محتوى الرسالة المحاسبية، كما تنعكس على كل من لغة الرسالة المحاسبية ومضمونها وطريقة عرضها (بدوي، ٢٠٠٧، ص ١٠٠-١١١).

ومن خلال استقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي، تبين أنه يأخذ أحد الاتجاهات الآتية :

الاتجاه الأول: الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير منفصلة عن التقارير المالية (اتجاه الفصل): حيث يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التي تقضي باستقلال نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن نظام المحاسبة المالية، وذلك بما يتطلب إعداد قوائم منفصلة للتقرير عن الأداء الاجتماعي تلحق بالقوائم المالية المنشورة التي تعكس الأداء الاقتصادي للشركة.

- وتأخذ التقارير المنفصلة ثلاثة أساليب في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وهي:
الأسلوب الأول: التقارير الوصفية: تتضمن هذه التقارير وصفاً لما قامت به الشركة من أنشطة اجتماعية وفاءً لالتزاماتها الاجتماعية، دون أي تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التي تحققت.
 - **الأسلوب الثاني: تقارير تعرض التكاليف الاجتماعية فقط:** تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقتة الشركة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيم المنافع التي حققتها عن تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع، وتسمى تقارير المدخلات.
 - **الأسلوب الثالث: تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية:** وهي تقارير تفصح عن تكاليف أداء كل نشاط والمنافع التي تحققت للمستفيدين من تلك الأنشطة، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات.
- الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد (طريقة الدمج أو اتجاه الجمع):

يعتمد هذا الاتجاه على وجهة النظر التي تعتبر المسؤولية الاجتماعية هدفاً متكاملاً ومتداخلاً مع المسؤولية الاقتصادية، حيث يقتضي الإفصاح الشامل إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس الآثار الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الآثار الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى حد إدراك أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يقف على نفس درجة أهمية الإفصاح عن الأرباح لحملة الأسهم، وذلك من شأنه أن يضفي دلالة إيجابية على نتائج الشركة، ويساهم في التقييم السليم للأداء الإداري على المستوى الكلي لأهدافها، ويضمن احتواء تقرير المراجعة على المعلومات التي توضح مدى وفاء الشركة بمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤيد الباحث هذا الاتجاه، حيث إنه يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية للشركة، دون الحاجة إلى إجراء تعديل على النظام المحاسبي، باعتبار أن الأنشطة الاجتماعية للشركة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة، كما أن الشركة كوحدة واحدة يجب أن تكون أهدافها الاقتصادية والاجتماعية متكاملة وتمثل معاً الأهداف الكلية للشركة.

٤/٤- اعتبارات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية:

- هناك اعتبارات عديدة تحكم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات وهي:
مدى ما تقوم به الشركة من أنشطة اجتماعية نتيجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية سواء بصفة إلزامية أم اختيارية، إذ إنه من المتوقع أن يزيد الإفصاح عن الأداء الاجتماعي مع زيادة أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها الشركة نتيجة التزامها بالقوانين والتشريعات من جهة أو نتيجة زيادة الوعي الاجتماعي لدى الإدارة من جهة أخرى.
- **حجم الأداء الاقتصادي:** حيث إنه من المتوقع زيادة حجم الأداء الاجتماعي ومن ثم مدى الإفصاح عن هذا الأداء مع زيادة ونمو الأداء الاقتصادي للشركة.
- **حجم الشركة:** إذ إنه من المتوقع زيادة حجم الأداء الاجتماعي ومن ثم مدى الإفصاح عن هذا الأداء مع زيادة حجم الشركة.

٤/٥- معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

- هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين وهما:
القسم الأول: عوامل داخلية: وتلك العوامل يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل:
- القوانين واللوائح الداخلية التي تحكم عمل تلك الشركات.

- الاستراتيجيات الحالية والتي تنظم أداء تلك الشركات وتقديمها لرسالتها وتحقيق أهدافها.
 - الموارد المتاحة- مادية، بشرية، ومعلوماتية- والتي تساعد في تقديم تلك الشركات لأنشطتها.
 - نتائج الأداء الماضي لإجراء مقارنات مع الأداء الحالي وتقييم الأداء.
 - ضعف الاهتمام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.
- القسم الثاني: عوامل خارجية:** وهي ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها تلك الشركات مثل:
- التشريعات والقوانين التي تحكم نشاط تلك الشركات.
 - القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل عناصر الضغط على تلك الشركات لتحقيق أهدافها المحددة مسبقاً.
 - الأطراف التي تربطها علاقات بالشركة كالعاملين، المستفيدين، الهيئات والأجهزة الحكومية، والبيئة الإقليمية.

٦/٤- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية :

يركز الباحث في هذا الجزء على دراسة واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة السعودية، ويسعى الباحث من خلال ذلك إلى التعرف واستكشاف ما إذا كانت شركات المساهمة السعودية تفصح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بشكل كاف وملائم في تقاريرها السنوية المنشورة أم لا .

١/٦/٤- مجتمع الدراسة التطبيقية وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع شركات المساهمة السعودية التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي (تداول) في العام المالي ٢٠١١م وعددها (١٢٧) شركة. وقد تحددت العينة في (٥٢) شركة مساهمة بنسبة ٤٠,٩٤% من إجمالي عدد الشركات المسجلة، موزعة على (٤) قطاعات وهي قطاع الصناعات البتروكيماوية، قطاع الأسمنت، قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، وقطاع الاستثمار الصناعي.

تم اختيار شركات هذه القطاعات بالتحديد باعتبارها من أكبر القطاعات في المملكة العربية السعودية من حيث رؤوس أموالها وأعداد العاملين بها، كما أنها من أكثر الشركات إضراراً بالبيئة من حيث المنتجات التي تصنعها والأبخرة التي تتصاعد منها والمخلفات الناتجة عنها، وهذا ما يجعلها مسؤولة عما تقدمه أمام المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تبرز الدراسة عليها مدى أهمية التعبير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها تجاه أصحاب المصالح.

٢/٦/٤- مصادر البيانات:

تم الاعتماد على موقع سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) في الحصول على البيانات، وقد تم جمع البيانات من خلال القوائم والتقارير المفصلة لشركات المساهمة السعودية في الموقع، بالإضافة إلى المواقع الخاصة بهذه الشركات على شبكة الإنترنت.

٣/٦/٤- تحليل بيانات عينة الدراسة:

١/٣/٦/٤- توزيع عينة الدراسة طبقاً للقطاع:

يوضح الجدول التالي رقم (١) توزيع شركات الدراسة على القطاعات وذلك كما يلي:

جدول رقم (١) يوضح

توزيع عينة الدراسة حسب القطاع

القطاع	عدد شركات القطاع	نسبة القطاع من العينة
الصناعات البتروكيمياوية	١٤	٢٦,٩٢%
الأسمت	١٠	١٩,٢٣%
الزراعة والصناعات الغذائية	١٥	٢٨,٨٥%
الاستثمار الصناعي	١٣	٢٥%
الإجمالي	٥٢	١٠٠%

٢/٣/٦/٤- إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد تم فحص التقارير المالية للشركات موضوع الدراسة لمعرفة ما إذا كانت الشركة قد أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية أم لا ضمن التقرير السنوي، ويوضح الجدول التالي عدد الشركات التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية وتلك التي لم تفصح.

جدول رقم (٢) يوضح

إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية

بيان	العدد	النسبة
عدد الشركات التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية	٣٥	٦٧,٣١%
عدد الشركات التي لم تفصح عن المسؤولية الاجتماعية	١٧	٣٢,٦٩%
الإجمالي	٥٢	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه بأن ٦٧,٣١% من الشركات قد أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، بينما لم يفصح ٣٢,٦٩% من الشركات عن أي شيء من المسؤولية الاجتماعية، علماً بأن المقصود بالإفصاح هنا أي نوع من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة سواء كان وصفاً أو كمياً أو وصفاً وكمياً في آن واحد.

٣/٣/٦/٤- نوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

فيما يتعلق بنوعية الإفصاح، أي هل كان الإفصاح في صورة وصفية؟ أو كان في صورة كمية (نقدية)؟ أو خليط بين الوصفي والكمي، يشير الجدول التالي إلى نوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية طبقاً لكل قطاع وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح

نوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

القطاع	نوع الإفصاح					
	وصفي		كمي		مختلط	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعات البتروكيمياوية	٢	٩,١٠%	٢	١٠٠%	٤	٣٦,٣٦%
الأسمت	٤	١٨,١٨%	-	-	٤	٣٦,٣٦%
الزراعة والصناعات الغذائية	١٠	٤٥,٤٥%	-	-	١	٩,١٠%
الاستثمار الصناعي	٦	٢٧,٢٧%	-	-	٢	١٨,١٨%
الإجمالي	٢٢	١٠٠%	٢	١٠٠%	١١	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق بأن الإفصاح الكمي محدوداً جداً حيث لم يفصح كميلاً إلا شركتين من (٣٥) شركة أفصحت في تقاريرها عن المسؤولية الاجتماعية في صور مختلفة. كما أن غالبية

الشركات (٢٢) شركة أي ما نسبته ٦٢,٨٦% من الشركات التي أفصحت عن مسؤوليتها الاجتماعية كان إفصاحها في صورة وصفية وهو ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة التي استعرضت في هذا المجال.

وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود معايير للتقرير والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وترك ذلك اختيارياً للشركات. كما يتضح من الجدول أن ما نسبته ٣١,٤٣% من الشركات (١١ شركة) قد أفصحت في صورة كمية ووصفية (إفصاح مختلط).

كما يشير الجدول السابق إلى أنه بالنسبة للإفصاح الوصفي مثلت شركات قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ٤٥,٤٥% من إجمالي الإفصاح الوصفي لشركات القطاعات الأربع والتي بلغ عددها ٢٢ شركة، وفي الترتيب الثاني شركات قطاع الاستثمار الصناعي بنسبة ٢٧,٢٧%، وفي الترتيب الثالث شركات قطاع الأسمت بنسبة ١٨,١٨%، وفي الترتيب الأخير شركات قطاع الصناعات البتروكيمياوية بنسبة ٩,١٠%.

أما بالنسبة للإفصاح المختلط (كمي ووصفي) فقد تساوى كلاً من شركات قطاع الصناعات البتروكيمياوية وشركات قطاع الأسمت بنسبة ٣٦,٣٦%، وفي الترتيب الثالث شركات قطاع الاستثمار الصناعي بنسبة ١٨,١٨%، وفي الترتيب الأخير شركات قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بنسبة ٩,١٠%.

وتجدر الإشارة إلى أن مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قد انحصرت في أربعة مجالات وهي الموارد البشرية، الجودة الشاملة، السلامة والبيئة والأمن الصناعي، والمجتمع.

في ضوء ما سبق، يتضح محدودية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة السعودية، الأمر الذي يتطلب الوقوف على أسباب هذا الضعف والمعوقات التي تحد من قيام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، واقتراح التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الشفافية والإفصاح الاجتماعي في تقارير شركات المساهمة السعودية، وهو ما سيتناوله الباحث من خلال الدراسة الميدانية.

وعلى ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى ما يلي:

- (١) إن الاهتمام انصب على القوائم والتقارير المالية التقليدية دون أي إشارة إلى تقارير اجتماعية.
- (٢) بالرغم من ممارسة الشركات لمجالات المسؤولية الاجتماعية أو لبعضها، إلا أنه لا يوجد إلزام عليها بالإفصاح عن ذلك تفصيلاً بالقوائم حيث يكتفي بالتقرير عنها مندمجة مع المعلومات الاقتصادية.
- (٣) إن المشرع السعودي لم يحاول التدخل لتحديد شكل الإفصاح عن البيانات الاجتماعية في القوائم والتقارير التقليدية، بمعنى أنه ترك الحرية كاملة لإدارة الشركة لتحديد كمية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها ونوعيتها.
- (٤) إنه لا يوجد معيار محاسبي خاص بالأداء الاجتماعي ضمن معايير المحاسبة السعودية، يحدد القوائم الاجتماعية الواجب إعدادها وكذلك البنود المتضمنة في تلك القوائم.
- (٥) عدم وجود نموذج محدد ومقبول بصفة عامة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي يمكن للشركة الالتزام به، حيث توجد عدة نماذج مثل الإفصاح الوصفي والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية فقط، والإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية، أيضاً عدم وجود موقع محدد للإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث يمكن الإفصاح من خلال تقارير تقييم الأداء أو من خلال القوائم المالية التقليدية أو من خلال قوائم مالية منفصلة.
- (٦) إن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات يؤدي إلى تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تقديرات المستثمرين للقيمة السوقية لأسهم تلك الشركات وإقبالهم على الاستثمار فيها.
- (٧) يبين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي مدى توافق الشركة مع القوانين والتشريعات وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية، ومدى وفاء الشركة بمسؤولياتها تجاه المجتمع، مما يبث روح الطمأنينة لدى الأطراف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمستقبل واستمرارية الشركة، بالإضافة إلى زيادة الإقبال نحو الاستثمار في أسهمها الأمر الذي يؤثر إيجابياً على مركزها المالي.

٥- المبحث الخامس

الدراسة الميدانية

إن قيمة البحث العلمي تتبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، يركز الباحث في هذا الجزء من البحث على اختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة الميدانية وهي:

- **الفرض الأول:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية".
 - **الفرض الثاني:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية".
- من خلال استطلاع آراء أربع فئات هم: المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية، المستثمرون، الأكاديميون، ومراجعو الحسابات. ويمكن للباحث أن يعرض هذه الدراسة الميدانية كما يلي:

١/٥- أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه.

كما قام الباحث بعمل مقابلات شخصية مع بعض أفراد العينة، لإيضاح هدف الدراسة ومضمون الأسئلة، بما يحقق فهمهم لمعنى ومعزى الأسئلة، وبالتالي ضمان دقة وسلامة الإجابة عليها.

٢/٥- مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالآتي:

- ١- المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية في شركات المساهمة السعودية. وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٢٥) مفردة.
- ٢- المستثمرون، باعتبارهم أحد الأطراف المحورية، وذوي الصلة الوثيقة في دراسة موضوع هذا البحث، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٢٥) مفردة.
- ٣- أعضاء هيئة التدريس تخصص محاسبة ومراجعة من الجامعات السعودية. وقد تحددت العينة في (٣٠) عضواً على درجات علمية متنوعة ما بين أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس.
- ٤- المحاسبون القانونيون المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة المرخص لهم بمراجعة حسابات شركات المساهمة. وقد تحددت العينة في (٤٠) مفردة، وقد اختار الباحث هذه العينة من بين المراجعين بمكاتب وشركات المراجعة بمحافظات الإحساء، الدمام، الرياض، جدة. وقد قام الباحث بتوزيع قوائم الاستقصاء على المراجعين من فئات مراجع وصاحب مكتب فردي، شريك في شركة مراجعة، مراجع أول بمكتب أو شركة مراجعة، بحيث يكون لديهم خبرة وإدراك بموضوع البحث حتى يستطيع الإدلاء برأيه بشكل موضوعي ومهني مما يساهم في تحقيق الهدف من الدراسة الميدانية.

٣/٥- تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، فقد صمم الباحث قائمة الاستقصاء بحيث تتضمن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تعكس فروض البحث، حيث تعكس المجموعة الأولى الفرض الثاني، في حين تعكس المجموعة الثانية الفرض الثالث.

وقد استخدم الباحث في صياغة القائمة مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة Likert Scale A five point لتحويل الإجابات الوصفية إلى بيانات كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ فروض البحث، ويتدرج القياس بين أوافق تماماً/ أوافق/

محايد/ لا أوافق/ لا أوافق إطلاقاً، باستخدام الأوزان المقابلة وهي ١/٢/٣/٤/٥ على التوالي (وذلك كما في ملحق البحث).

٤/٥ - توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

وزع الباحث (١٢٠) قائمة استقصاء من خلال الفاكس والبريد الإلكتروني والتسليم باليد، ويوضح الجدول التالي عدد القوائم الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل لفئات الدراسة المختلفة كما يلي:

جدول رقم (٤) يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عينة (فئة) الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم المرتدة	القوائم المرتدة وغير صالحة للتحليل الإحصائي	القوائم المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي	
				العدد	النسبة
المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	٢٥	٢١	٢	١٩	٧٦%
المستثمرون	٢٥	١٨	٣	١٥	٦٠%
أعضاء هيئة التدريس	٣٠	٢٢	-	٢٢	٧٣,٣٣%
مراقبو الحسابات	٤٠	٣٣	٥	٢٨	٧٠%
الإجمالي	١٢٠	٩٤	١٠	٨٤	٧٠%

في ضوء الجدول السابق، يتضح أن نسبة الردود ٧٠% من عدد القوائم الموزعة على فئات الدراسة، كما أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد مرتفع، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن تلك المسؤولية.

كما يبين الجدول التالي نسبة الاستجابة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لفئات الدراسة:

جدول رقم (٥) يوضح

نسبة استجابة فئات الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية		المستثمرون		أعضاء هيئة التدريس		مراقبو الحسابات		الإجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٦	٣١.٥٨%	٤	٢٦.٦٧%	٥	٢٢.٧٣%	٨	٢٨.٥٧%	٢٣	٢٧.٢٨%
من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٦	٣١.٥٨%	٦	٤٠%	٩	٤٠.٩١%	٩	٣٢.١٤%	٣٠	٣٥.٧١%
أكثر من ١٠ سنوات	٧	٣٦.٨٤%	٥	٣٣.٣٣%	٨	٣٦.٣٦%	١١	٣٩.٢٩%	٣١	٣٦.٩١%
الإجمالي	١٩	١٥٠%	١٥	١٥٠%	٢٢	١٥٠%	٢٨	١٥٠%	٨٤	١٥٠%

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة ذات خبرة أكثر من ١٠ سنوات، وحوالي ربع العينة (٢٧,٢٨%) مدة الخبرة لديهم أقل من ٥ سنوات. وهذا يؤكد على أن مفردات العينة لديها الخبرة العملية والقدرة على الحكم على أهمية وضرة إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

٥/٥- قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية:

يمكن قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية باستخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦) يوضح

معاملات الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية "اختبار ألفا كرونباخ"

الفرض	معامل الثبات (ألفا)	معامل الصدق
الثاني	٠,٨٧٤٧	٠,٩٣٥٣
الثالث	٠,٩٠٦١	٠,٩٥١٩

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للأسئلة المتعلقة بكل فرض يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

٦/٥- عرض وتحليل نتائج الاستقصاء واختبار الفروض:

بعد استلام الردود تم تفرغها بجدول البيانات، وتم تحليلها واستخلاص النتائج من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وهذه الأساليب هي: Frequency, Mean, Std- Deviation, Kruskal-Wallis. ويمكن عرض نتائج هذه الدراسة الميدانية واختبارات الفروض كما يلي:

(أ) نتائج اختبار الفرض الأول:

يمكن للباحث أن يحدد نتائج اختبار الفرض الثاني من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين:

جدول رقم (٧)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسب الردود لفئات الدراسة حول أسباب عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

م	فئات الدراسة	عدد الردود	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسب الردود			المجموع
					أوافق تماماً	أوافق	محايد	
١/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٤٢	١.٢٢	٢١.١	٣١.٦	٢١.١	١٠٠%
	المستثمرون	١٥	٣.٥٣	١.٣٠	٢٦.٧	٣٣.٣	١٣.٣	١٠٠%
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.١٤	١.٢١	١٣.٦	٢٧.٣	٢٧.٣	١٠٠%
	مراقبو الحسابات	٢٨	٣.٣٦	١.١٩	١٤.٣	٤٢.٩	١٤.٣	١٠٠%
٢/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٣٢	١.٢٩	٢١.١	٢٦.٣	٢٦.٣	١٠٠%
	المستثمرون	١٥	٣.٦٠	١.٣٥	٢٦.٧	٤٠.٠	١٣.٣	١٠٠%
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.٣٦	١.٢٢	١٣.٦	٤٥.٥	١٣.٦	١٠٠%
	مراقبو الحسابات	٢٨	٢.٥٤	١.١٤	٣.٦	٢١.٤	١٧.٩	١٠٠%
٣/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٤٧	١.١٢	١٥.٨	٤٢.١	٢١.١	١٠٠%
	المستثمرون	١٥	٣.٨٧	٠.٨٣	٢٠.٠	٥٣.٣	٢٠.٠	١٠٠%
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٤.٣٢	٠.٤٨	٣١.٨	٦٨.٢	صفر	١٠٠%
	مراقبو الحسابات	٢٨	٣.٧٩	٠.٩٢	١٧.٩	٥٧.١	١٠.٧	١٠٠%
٤/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٦٨	١.١١	٢١.١	٤٧.٤	١٥.٨	١٠٠%
	المستثمرون	١٥	٣.٦٠	٠.٩٩	١٣.٣	٥٣.٣	١٣.٣	١٠٠%
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.٩٥	٠.٧٢	١٨.٢	٦٣.٦	١٣.٦	١٠٠%
	مراقبو الحسابات	٢٨	٣.٨٢	٠.٨٦	١٧.٩	٥٧.١	١٤.٣	١٠٠%
٥/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٨٤	١.١٢	٢٠.٣	٢٦.٣	٢٦.٣	١٠٠%
	المستثمرون	١٥	٣.٢	١.٠١	٦.٧	٤٠.٠	٣٣.٣	١٠٠%

م	فئات الدراسة	عدد الردود	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسب الردود				
					أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.٥٩	٠.٩١	٤.٥	٦٨.٢	١٣.٦	٩.١	٤.٥
	مراقبو الحسابات	٢٨	٣.١٨	٠.٨٦	١٣.٦	٣٥.٧	٢٨.٧	٢٢.٠	صفر
٦/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٢٦	٠.٩٩	٥.٣	٤٢.١	٣١.٦	١٥.٨	٥.٣
	المستثمرون	١٥	٣.١٣	١.١٩	١٣.٣	٢٦.٧	٢٦.٧	٢٦.٧	٦.٧
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.٠٠	١.١١	٤.٥	٣١.٨	٣٦.٤	١٣.٦	١٣.٦
	مراقبو الحسابات	٢٨	٢.٦٨	١.٠٢	٣.٦	١٧.٩	٣٢.١	٣٥.٧	١٠.٧
٧/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٤.٣٧	٠.٦٨	٤٧.٤	٤٢.١	١٠.٥	صفر	صفر
	المستثمرون	١٥	٤.٢٧	٠.٥٩	٣٣.٣	٦٠.٠	٦.٧	صفر	صفر
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٣.٨٦	١.٠٤	٢٧.٣	٥٠.٠	٤.٥	١٨.٢	صفر
	مراقبو الحسابات	٢٨	٤.٢٩	٠.٦٦	٣٥.٧	٦٠.٧	صفر	٣.٦	صفر
٨/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٤.٢٦	٠.٨٧	٤٧.٤	٣٦.٨	١٠.٥	٥.٣	صفر
	المستثمرون	١٥	٤.٤	٠.٦٣	٤٦.٧	٤٦.٧	٦.٧	صفر	صفر
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٤.٣٢	٠.٧٢	٤٠.٩	٥٤.٥	صفر	٤.٥	صفر
	مراقبو الحسابات	٢٨	٤.٤٦	٠.٥٨	٥٠.٠	٤٦.٤	٣.٦	صفر	صفر
٩/١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٢.٢٦	٠.٩٣	صفر	٥.٣	٤٢.١	٢٦.٣	٢٦.٣
	المستثمرون	١٥	٢.٨٧	١.١٣	٦.٧	٢٠.٠	٣٠.٠	٢٠.٠	٢٣.٣
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٢.٢٣	١.٠٢	صفر	١٣.٦	٢٢.٧	٣٦.٤	٢٧.٣
	مراقبو الحسابات	٢٨	١.٩٦	٠.٧٤	صفر	صفر	٢٥.٠	٤٦.٤	٢٨.٦
١٠	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٣.٧٤	٠.٨١	١٠.٥	٦٣.٢	١٥.٨	١٠.٥	صفر
	المستثمرون	١٥	٣.٤	١.٢٤	٢٠.٠	٣٣.٣	٢٠.٠	٢٠.٠	٦.٧
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٢.٩٥	١.٠٠	صفر	٤٠.٩	١٨.٢	٣٦.٤	٤.٥
	مراقبو الحسابات	٢٨	٢.٥٤	١.٢	٣.٦	٢٥.٠	١٤.٣	٣٥.٧	٢١.٤
١١	المديرون الماليون ومعدو التقارير المالية	١٩	٢.٧٩	١.١٣	٥.٣	٢٦.٣	٢١.١	٣٦.٨	١٠.٥
	المستثمرون	١٥	٢.٧٣	١.٢٢	٦.٧	٢٠.٠	٣٣.٣	٢٠.٠	٢٠.٠
	أعضاء هيئة التدريس	٢٢	١.٩١	٠.٦٨	صفر	صفر	١٨.٢	٥٤.٥	٢٧.٣
	مراقبو الحسابات	٢٨	١.٥٤	٠.٥٨	صفر	صفر	٣.٦	٤٦.٤	٥٠.٠

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١- بالنسبة لضعف ثقافة وإدراك الشركات فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كأحد أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، فإن المديرين الماليين وعدى التقارير المالية يوافقون على ذلك بنسبة ٥٢,٧% ووسط حسابي ٣,٤٢، ويؤيدهم في ذلك كل من المستثمرين بنسبة ٦٠% ووسط حسابي ٣,٥٣، وأعضاء هيئة التدريس بنسبة ٤٠,٩% ووسط حسابي ٣,١٤، والمراجعين بنسبة ٥٧,٢% ووسط حسابي ٣,٣٦، وهو ما يعنى فجوة في إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية وهذا يتطلب ضرورة العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي، حتى تتولد القناعة بها لدى الشركات كالتزام وليس إلزام.

٢- كذلك الأمر بالنسبة لعدم نظر الشركات إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها واجب يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فإن المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية يوافقون على ذلك بنسبة ٤٧,٤% ووسط حسابى ٣,٣٢، وقد أيدت فئتي المستثمرين وأعضاء هيئة التدريس المديرين الماليين فى ذلك بنسبة ٦٦,٧%، ٥٩,١% ووسط حسابى ٣,٦، ٣,٣٦ على الترتيب، بينما لا يوافق على ذلك المراجعين بنسبة ٥٧,٢% ووسط حسابى ٢,٥٤ وهو ما يعنى ضرورة التواصل المستمر مع الهيئات المجتمعية للعمل على إصدار دليل عن المسؤولية الاجتماعية واستدامتها وفقا للهوية العربية.

٣- يوجد اتفاق بين فئات الدراسة الأربعة على أنه لا يوجد استعداد من قبل الشركات على تحمل تكاليف إضافية للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية، وإن اختلفت نسب الموافقة حيث بلغت ٥٧,٩% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٧٣,٣% لدى المستثمرين، ١٠٠% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٧٥% لدى مراقبي الحسابات، كما جاء الوسط الحسابى للفئات الأربعة أكبر من (٣)، وهو ما يعكس ضرورة وجود وسائل تحفيزية للشركات تكون مسجعة لها أداء المسؤولية الاجتماعية وتذكر التنافس بينها بما يعود بالنفع على المجتمع السعودى.

٤- يوجد اتفاق بين فئات الدراسة الأربعة من مديرين ماليين ومعدى التقارير المالية، المستثمرين، أعضاء هيئة التدريس، المساهمة السعودية تعتبر جهود لا تأخذ شكل تنظيمى له خطة وأهداف محددة، وإن اختلفت نسب الموافقة حيث بلغت ٦٨,٥% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٦٦,٦% لدى المستثمرين، ٨١,٨% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٧٥% لدى المراجعين، كما جاء الوسط الحسابى للفئات الأربعة أكبر من (٣)، وهو ما يعكس ضرورة وجود إدارة للمسؤولية الاجتماعية فى شركات المساهمة السعودية.

٥- يوجد اتفاق بين فئات الدراسة الأربعة على أن أصحاب المصالح لا يطالبون الشركات بمعلومات ذات دلالة اجتماعية، وهذا من أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، وإن اختلفت نسب الموافقة حيث بلغت ٤٦,٦% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٤٦,٧% لدى المستثمرين، ٧٢,٧% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٤٩,٣% لدى مراقبي الحسابات، وهذا يعود إلى قلة/ أو عدم وعى أصحاب المصالح بأهمية دور الشركة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، وهو ما يوافق عليه المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية بنسبة ٤٧,٤% ويؤيدهم المستثمرون بنسبة ٤٠%، وأعضاء هيئة التدريس بنسبة ٣٦,٣%، بينما لا يوافق على ذلك مراقبي الحسابات بنسبة ٤٦,٤% ووسط حسابى ٢,٦٨.

٦- يتضح من الجدول أيضاً، أن غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم والتقارير المالية أو فى قائمة مستقلة من أهم أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، حيث اتفقت على ذلك فئات الدراسة الأربعة، وإن اختلفت نسب الموافقة حيث بلغت ٨٩,٥% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٩٣,٣% لدى المستثمرين، ٧٧,٣% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٩٦,٤% لدى مراقبي الحسابات، وهذا يتطلب ضرورة تبنى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبى للمسؤولية الاجتماعية، يمكن أن يطلق عليه "معيار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، يتضمن تحديد الإطار الفكرى للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها.

٧- كذلك الأمر بالنسبة لضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تشترط هيئة سوق المال السعودية على الشركات الإفصاح عن الأداء الاجتماعى، ولقد اتفقت فئات الدراسة على أن هذا يعتبر من أهم أسباب عدم افصاح شركات المساهمة السعودية عن

مسئوليتها الاجتماعية، وأن اختلفت نسبة الموافقة حيث بلغت ٨٤,٢% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٩٣,٤% لدى مراقبي الحسابات، وهو ما يعنى ضرورة تبنى هيئة سوق المال السعودية إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتكون ملزمة لكل الشركات التى يتم تداول أسهمها فى سوق المال السعودية.

٨- يوجد اتفاق بين فئات الدراسة الأربعة على أن تخوف الشركات من إمكانية استغلال الشركات المنافسة للمعلومات المفصح عنها إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، وان اختلفت نسب عدم موافقتهم على هذا السبب، حيث بلغت ٥٢,٦% لدى المديرين ومعدى التقارير المالية، ٤٣,٣% لدى المستثمرين، ٦٣,٧% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٧٥% لدى مراقبي الحسابات.

٩- كذلك الأمر بالنسبة لأن الشركات تتجنب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التى من الممكن أن تلحق الضرر بصورة الشركة فى أذهان أصحاب المصالح، لأن فئات الدراسة الأربعة اتفقت على أن ذلك ليس من أسباب عدم إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، وان اختلفت نسب عدم موافقتها حيث بلغت ٤٧,٣% لدى المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية، ٤٠% لدى المستثمرين، ٨١,٨% لدى أعضاء هيئة التدريس، ٩٦,٤% لدى مراقبي الحسابات.

١٠- بالنسبة لعدم وجود حوافز حكومية كافية لتبنى سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات مثل إعفاء ضريبي أو دعم معنوي، كأحد أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، فإن المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية يوافقون على ذلك بنسبة ٧٣,٣% ووسط حسابى ٣,٧٤، ويؤيدهم فى ذلك المستثمرون بنسبة ٥٣,٣% ووسط حسابى ٣,٤، بينما فتى أعضاء هيئة التدريس، ومراقبي الحسابات لا يوافقون على ذلك بنسبة ٤٣,٩%، ٥٧,١% للفئتين على الترتيب، وهو ما يعنى ضرورة وجود وسائل تحفيزية للشركات تكون مسجعة لها أداء المسؤولية الاجتماعية وتذكر التنافس بينها بما يعود بالنفع على المجتمع السعودى.

جدول رقم (٨)
يوضح قياس التباین فی آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

مستوى المعنوية p-value	متوسط الرتب	العدد	مجموعات العينة	البيان
0.745	43.87	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	ضعف ثقافة وإدراك الشركات فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
	46.53	15	المستثمرون	
	38.20	22	أعضاء هيئة التدريس	
	42.79	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
*0.023	46.00	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	لا تنتظر الشركات إلي المسؤولية الاجتماعية علي أنها واجب يؤدي إلي تحقيق الرفاهية الاجتماعية .
	51.80	15	المستثمرون	
	47.07	22	أعضاء هيئة التدريس	
	31.55	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
*0.037	34.00	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	لا يوجد استعداد من قبل الشركات بتحمل تكاليف إضافية للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية .
	41.30	15	المستثمرون	
	53.34	22	أعضاء هيئة التدريس	
	40.39	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
0.768	41.29	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	تعتبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية جهود لا تأخذ شكل تنظيمي له خطة وأهداف محددة .
	38.20	15	المستثمرون	
	45.80	22	أعضاء هيئة التدريس	
	43.04	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
0.085	34.21	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	لا يطالب أصحاب المصالح الشركات بمعلومات ذات دلالات اجتماعية .
	41.80	15	المستثمرون	
	52.32	22	أعضاء هيئة التدريس	
	40.79	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
0.238	49.16	19	المديرون الماليون ومعدي القوائم المالية	قلة /أو عدم وعي أصحاب المصالح بأهمية دور الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه مسئوليتها الاجتماعية.
	45.37	15	المستثمرون	
	43.61	22	أعضاء هيئة التدريس	
	35.57	28	مراقبو الحسابات	

مستوى المعنوية p-value	متوسط الرتب	العدد	مجموعات العينة	البيان
		84	الاجمالي	
0.372	47.18	19	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم والتقارير المالية أو في قائمة مستقلة.
	42.87	15	المستثمرون	
	35.84	22	أعضاء هيئة التدريس	
	44.36	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
0.918	40.92	19	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تشترط هيئة سوق المال السعودية على الشركات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
	42.77	15	المستثمرون	
	40.84	22	أعضاء هيئة التدريس	
	44.73	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
0.065	43.32	19	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	تخوف الشركات من إمكانية استغلال الشركات المنافسة للمعلومات المفصّل عنها حول المسؤولية الاجتماعية للشركة .
	55.67	15	المستثمرون	
	41.43	22	أعضاء هيئة التدريس	
	35.73	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
**0.004	55.92	19	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات مثل إعفاء ضريبي أو دعم معنوي.
	48.97	15	المستثمرون	
	39.84	22	أعضاء هيئة التدريس	
	32.02	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	
**0.000	56.47	19	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	تتجنب الشركات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي من الممكن أن تلحق الضرر بصورة الشركة في أذهان أصحاب المصالح .
	54.97	15	المستثمرون	
	39.27	22	أعضاء هيئة التدريس	
	28.88	28	مراقبو الحسابات	
		84	الاجمالي	

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

*دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، حيث أن معظم قيم P-value أكبر من مستوى

المعنوية ٥٠%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك الأسباب.

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول : "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة حول أسباب عدم افصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية".
 فى ضوء ما سبق عرضه من نتائج يخلص الباحث إلى أن عدم افصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية يرجع لعدة أسباب، من أهمها:
 - غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 - ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تشترط هيئة سوق المال السعودية على الشركات الإفصاح عن الأداء الاجتماعى.
 - ضعف ثقافة وإدراك الركات فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبنى سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات مثل إعفاء ضريبي أو دعم معنوي.

(ب) نتائج اختبار الفرض الثاني :

يمكن للباحث أن يحدد نتائج اختبار الفرض الثاني من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين:

جدول رقم (٩)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات ونسب الردود لفئات الدراسة حول أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

اتجاه العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تكرارات ونسب الردود										
			هام جداً		هام		محايد		غير هام		غير هام إطلاقاً		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
أحياناً	3.39	1.04	11.9%	10	40.5%	34	27.4%	23	15.5%	13	4.8%	4	زيادة روح المنافسة بين الشركات، في إطار احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع).
هام	3.44	1.05	11.9%	10	45.2%	38	22.6%	19	15.5%	13	4.8%	4	زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية
هام	3.71	.86	14.3%	12	53.6%	45	22.6%	19	8.3%	7	1.2%	1	تقييم مدي وفاء الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، مما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها.
هام	4.19	.81	40.5%	34	41.7%	35	14.3%	12	3.6%	3	.0%	0	تقييم مدي التزام الشركة بالتشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة علي أسواق المال ، مما يبث الثقة لدي الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة.

اتجاه العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تكرارات ونسب الردود										
			هام جداً		هام		محايد		غير هام		غير هام إطلاقاً		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
أحياناً	3.32	1.18	14.3%	12	36.9%	31	26.2%	22	11.9%	10	10.7%	9	تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة في الأجل الطويل. (التنمية المستدامة تعني مقابلة احتياجات الشركات من الموارد دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد ، وهي تتضمن كلا من المجال الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي)
هام	4.05	.81	32.1%	27	42.9%	36	22.6%	19	2.4%	2	.0%	0	زيادة إقبال العملاء علي منتجات الشركة ، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للإستمرارية في المستقبل.
هام جداً	4.23	.73	38.1%	32	48.8%	41	10.7%	9	2.4%	2	.0%	0	ينعكس إيجابياً علي تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات، وإقبالهم علي الإستثمار في أسهم تلك الشركات.
هام	3.51	.96	14.3%	12	40.5%	34	28.6%	24	15.5%	13	1.2%	1	تخفيض تكلفة رأس المال ، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلي زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب علي أسهم الشركة، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض تكلفة العمليات ، مما ينعكس علي تخفيض تكلفة رأس المال.

يتضح من نتائج الجدول السابق أن اتجاهات استجابات فئات الدراسة لديها مستوى إدراك

مرتفع حول أهمية إفصاح شركات المساهمة السعودية عن الأداء الاجتماعي وذلك كما يلي:

١- الأبعاد التي حازت على المرتبة الأولى والثانية والثالثة لدى فئات الدراسة هي كلاً من:

☞ الانعكاس الإيجابي على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات، وإقبالهم على الإستثمار في أسهم تلك الشركات، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,٢٣).

☞ تقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة على أسواق المال، مما يبث الثقة لدى الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤,١٩).

- ☞ زيادة إقبال العملاء على منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذى يؤهلها للإستمرارية فى المستقبل، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٤,٠٥).
- ٢- الأبعاد التى حازت على المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة لدى فئات الدراسة هى كلاً من:
☞ تقييم مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، مما يجذب الإستثمارات التى تعنت بحماية البيئة والحفاظ عليها، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٣,٧١).
- ☞ تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تودى زيادة درجة الإفصاح عن الأداء الاجتماعى إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يودى إلى زيادة السيولة فى سوق رأس المال وزيادة الطلب على أسهم الشركة، الأمر الذى يودى إلى تخفيض تكلفة العمليات، مما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٣,٥١).
- ☞ زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٣,٤٤).
- ٣- الأبعاد التى حازت على المرتبة السابعة والثامنة لدى فئات الدراسة هي كلاً من:
☞ زيادة روح المنافسة بين الشركات، فى إطار احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع)، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٣,٣٩).
- ☞ تقييم أداء الشركة فى التنمية المستدامة فى الأجل الطويل، وذلك بمتوسط حسابى مقداره (٣,٣٢).

**جدول رقم (١٠) يوضح قياس التباين فى آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)**

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
زيادة روح المنافسة بين الشركات ، فى إطار احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع).	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	43.87	*0.027
	المستثمرون	15	46.53	
	أعضاء هيئة التدريس	22	38.20	
	مراقبو الحسابات	28	42.79	
	الاجمالي	84		
زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	46.00	*0.031
	المستثمرون	15	51.80	
	أعضاء هيئة التدريس	22	47.07	
	مراقبو الحسابات	28	31.55	
	الاجمالي	84		
تقييم مدي وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، مما يجذب الإستثمارات التى تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	34.00	*0.021
	المستثمرون	15	41.30	
	أعضاء هيئة التدريس	22	53.34	
	مراقبو الحسابات	28	40.39	
	الاجمالي	84		

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة علي أسواق المال ، مما يبث الثقة لدي الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	41.29	0.222
	المستثمرون	15	38.20	
	أعضاء هيئة التدريس	22	45.80	
	مراقبو الحسابات	28	43.04	
	الاجمالي	84		
تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة في الأجل الطويل.(التنمية المستدامة تعني مقابلة احتياجات الشركات من الموارد دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد، وهي تتضمن كلا من المجال الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي).	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	34.21	**0.000
	المستثمرون	15	41.80	
	أعضاء هيئة التدريس	22	52.32	
	مراقبو الحسابات	28	40.79	
	الاجمالي	84		
زيادة إقبال العملاء علي منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للإستمرارية في المستقبل.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	49.16	0.843
	المستثمرون	15	45.37	
	أعضاء هيئة التدريس	22	43.61	
	مراقبو الحسابات	28	35.57	
	الاجمالي	84		
ينعكس إيجابيا علي تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات ، واقبالهم علي الاستثمار في أسهم تلك الشركات.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	47.18	0.778
	المستثمرون	15	42.87	
	أعضاء هيئة التدريس	22	35.84	
	مراقبو الحسابات	28	44.36	
	الاجمالي	84		
تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلي زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب علي أسهم الشركة، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض تكلفة العمليات.	المديرون الماليون ومعدّي القوائم المالية	19	40.92	0.341
	المستثمرون	15	42.77	
	أعضاء هيئة التدريس	22	40.84	
	مراقبو الحسابات	28	44.73	
	الاجمالي	84		

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

*دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول أهمية - وضرورة - افصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤولياتها الاجتماعية، حيث أن معظم قيم P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية".

٦- النتائج والتوصيات

يخلص الباحث من دراسته في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

أولاً: النتائج:

- ١- لم تتضمن مبادئ حوكمة الشركات ما يلزم الشركات بالتقرير والإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر في معظم الدول بيانات إفصاح اختياري وليس هناك إلزام بها، كما أن المشرع السعودي لم يحاول التدخل لتحديد شكل الإفصاح عن البيانات الاجتماعية في القوائم والتقارير التقليدية، وترك الحرية كاملة لإدارة الشركة لتحديد كمية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها ونوعيتها.
- ٢- أن غالبية شركات المساهمة السعودية التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية كان إفصاحها في صورة وصفية، وتركزت مجالات الإفصاح عن الموارد البشرية، الجودة الشاملة، السلامة والبيئة والأمن الصناعي، والمجتمع.
- ٣- من خلال استقراء التقارير المالية لـ ٥٢ شركة من الشركات السعودية تبين أن هناك تفاوت واضح ومحدودية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة السعودية لأنها تعتبر بيانات اختيارية.
- ٤- توصل البحث إلى توافر دليل ميداني، على أن هناك العديد من أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، من أهمها:
 - غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم والتقارير المالية أو في قائمة مستقلة.
 - ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تشترط هيئة سوق المال السعودية على الشركات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
 - ضعف ثقافة وإدراك الشركات فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - تعتبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية جهود لا تأخذ شكل تنظيمي له خطة وأهداف محددة.
- ٥- توصل البحث إلى توافر دليل ميداني على أهمية وضرورة إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية، بهدف مساعدة الشركات السعودية على الإسهام في التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات:

- ١- العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي، حتى تتولد الفعالية بها لدى الشركات كالتزام وليس إلزام، والتواصل المستمر مع الهيئات المجتمعية للعمل على إصدار دليل باللغة العربية عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية واستدامتها وفق الهوية العربية.
- ٢- ضرورة اهتمام شركات المساهمة السعودية - خاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية - بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، ومعالجة القصور والضعف في المجالات التي لم تلق الاهتمام الكافي مثل البيئة والمجتمع والعملاء.
- ٣- ضرورة وجود إدارة للمسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- ٤- ضرورة وجود وسائل تحفيزية للشركات تكون مشجعة لها أداء المسؤولية الاجتماعية وتذكي التنافس بينها بما يعود بالنفع على المجتمع السعودي.

- ٥- ضرورة تبني هيئة سوق المال السعودية والهيئة العامة للاستثمار إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات خاصة بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتكون ملزمة لكل الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودية.
- ٦- ضرورة تبني الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يطلق عليه "معياري المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، يتضمن تحديد الإطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية قياسها والتقرير والإفصاح عنها.
- ٧- ضرورة إدراج المسؤولية الاجتماعية في خطط المناهج الدراسية بالجامعات السعودية، مع التركيز على عقد ورش العمل والندوات والحالات العملية بالاستعانة بمزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة لشرح الجوانب التطبيقية لهذا المفهوم وأثره في البيئة السعودية.
- ٧- دراسات مستقبلية مقترحة:
- ١- نموذج- أو إطار- مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات إدارة الأرباح.
 - ٢- نموذج مقترح لتحديد العلاقة بين أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لها- دراسة تطبيقية.
 - ٣- المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها على أسعار الأسهم.
 - ٤- مدى التزام البنوك التجارية العاملة في مصر- أو السعودية- بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 - ٥- دور ومسئولية المراجع الخارجي في التقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات- دراسة اختبارية.
 - ٦- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها على تكلفة رأس المال.

٨- مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، نبيل ياسين (٢٠١٣)، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات غير الهادفة للربح (دراسة حالة)، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة- كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٧)، العدد الأول، إبريل.
- بدوي، محمد عباس (٢٠٠٧)، المحاسبة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- بوخلخال، يوسف (بدون تاريخ)، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي).

Available at: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/>

- جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٧)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/ فلسطين)، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، المجلد (١٥)، العدد الأول.
- جماعي وعبد العزيز، أم كلثوم، سمير (٢٠١٢)، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ١٤- ١٥ فيفري.

Available at: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/>

- جودة، عبد الحكيم مصطفى محمود (٢٠١١)، مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية والقطرية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية- دراسة تحليلية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (٢٥)، العدد الثاني، ديسمبر.

- خشارمة، حسين علي (٢٠٠٧)، تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (١١)، العدد الثاني.
- الخيال ومفتي، د. توفيق عبد المحسن، د. محمد حسن علي (٢٠٠٣)، أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السابعة، العدد الثاني.
- السيد، صفا محمود (٢٠٠١)، نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد (١٥)، العدد الثاني، ديسمبر.
- الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (٢٠١٣)، المسؤولية الاجتماعية، العدد الأول، يناير Available at: <http://www.csr.sa.net/>
- الشويمان، نزار بن صالح (٢٠١٢)، تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (٣٤)، العدد الثاني، يوليو.
- الصبان، محمد عبد السلام (١٩٨٧)، المحاسبة الاجتماعية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، السنة (١٥)، العدد الأول.
- عبد الله، محمد إسماعيل (٢٠١٠)، تحليل لأساليب القياس والإفصاح عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر والدور المتوقع للجهاز المركزي للمحاسبات، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣٠)، العدد الثاني، مجلد أول.
- عبد الملك والمحارفي، أحمد رجب، عبد الرحمن أحمد (٢٠١٢)، نحو معيار محاسبي لتنظيم نشر التقارير الاجتماعية للشركات في السوق السعودي (مدخل المسؤولية الاجتماعية)، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٦)، العدد الأول، ابريل.
- عقل ومحمد، يونس حسن، جمال علي (٢٠١٠)، قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG- دراسة اختبارية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، الجزء الثاني.
- عيسى، فؤاد محمد (٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر- دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، المؤتمر السنوي الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة، مارس.
- Available at: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/>
- الفرخ والهنداوي، عبد الرازق محمد سعيد، رياض محمد (٢٠١١)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة- دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (٧)، العدد الثاني.
- لطفی، أمين السيد أحمد (٢٠١١)، المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- لطفی، لیلی عبد الحمید (١٩٩٤)، طرق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- محسن والغالبی والعامري، طاهر، منصور، صالح مهدي محسن (٢٠٠٦)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن.

- محمد، ياسر أحمد السيد (٢٠٠٩)، دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني.
- المحمودي، نور الدين عبد الله (٢٠٠٧)، نحو نظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١١)، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، تقارير معلوماتية، مجلس الوزراء، القاهرة، السنة الخامسة، العدد (٥٧) سبتمبر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٤)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع- الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة.
- الناعي، محمود (٢٠١٠)، محددات إعداد الأداء الاجتماعي والبيئي لمنظمات الأعمال، المؤتمر الدولي الرابع بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة والأزمة المالية والمتغيرات العالمية والمحلية: الظلال والرؤى، القاهرة، فبراير.
- هيئة السوق المالية السعودية، نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، الرياض، المملكة العربية السعودية. Available at: www.cma.org.sa.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Arash, S., & Z. Mohamed, (2007) "Corporate Governance as A Critical Element for Driving Excellent in Corporate Social Responsibility", **International Journal for Quality & Reliability Management**, vol. 24, No. 7.
- Archie, Carroll, (1999), "The Pyramid of Corporate Social Responsibility toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", **Business- Horizons**, July- August.
- Aribi, Zakaria Ali., & Thankom Arun ,(2014) " Corporate Social Responsibility in Islamic Financial Institutions (IFI): A management Insight " Available at: <http://ssrn.com/abstract=2052635>.
- Cheng, Beiting, Ioannis Ioannau and George Serafeim, (2014), "Corporate Social Responsibility and Access to Finance", **Strategic Management Journal**, vol. 35.
- Dhaliwal, Dan S., Oliver Zhen Li, Albert Tsang and Yong George Yang, (2011), "Voluntary Non-financial Disclosure and the Cost of Equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting", **The Accounting Review**, vol. 86, No. 1.
- Elasrag, Hussein (2011), "Corporate Social Responsibility: Challenges and Prospects for Development in Arab Countries", Munich personal Repec Archive. Available at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/32380/>
- Garriga, Elisabet and Domenec Mele, (2004), "Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory", **Journal of Business Ethics**, vol. 53.

- Gray, Rob, (2002), "The Social Accounting project and Accounting Organizations and Society, Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism over Critique?", **Accounting Organizations and Society**, vol. 27, Issue 7, PP. 293- 331.
- Grougiou Vassiliki, Stergios Leventis, Emmanouil Dedoulis & Stephen Owusu-Ansah, (2014), "Corporate Social Responsibility and Earning Management in U.S. Banks", **Accounting Forum**, Vol. 38, Issue 1, Available at: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0155998214000271/>
- Holder- webb, L., J. Cohen, L. Nath and D. Wood, (2009), "The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosures Among U.S. Firms", **Journal of Business Ethics**, vol. 84, No. 4.
- Khan, M. H., A.K. Halabi and M. Samy, (2009), Corporate Social Responsibility (CSR) Reporting: A study of Selected Banking Companies in Bangladesh", **Social Responsibility Journal**, vol. 5, No.3.
- Lawrence, Rebecca (2007), "Corporate Social Responsibility, Supply-Chains and Saami Claims: Tracing the political in the Finnish Forestry Industry", **Geographical Research**, vol. 45, No. 2, June.
- Lies, B., E. Patricia, V. L. Luc, D. M., Lieven and C. Johan (2011), "Corporate Social Responsibility Reporting: A Comprehensive picture?", **Accounting Forum**, vol. 35.
- Manuel, C.B., & L.R. Lucia, (2008), "Social Responsibility Disclosure: A Study of Proxies for the Public Visibility of Portuguese Banks", **The British Accounting Review**, vol. 40.
- Moir, Lance, (2001), "What do we Mean by Corporate Social Responsibility?", **Corporate Governance**, vol. 1, ISS. 2.
- Morsing, Mette and Mjken Schultz, (2006), "Corporate Social Responsibility Communication: Stakeholder Information, Response and Involvement Strategies", **Business Ethics: A European Review**, Vol. 15, No. 4, October.
- Owen, David, (2005), "CSR after Enron: A role for Academic Accounting Profession?", **European Accounting Review**, vol. 14, No.2.
- Peter, K., V.D. Ton, W.M. Richard and B. Alan, (2001), "A corporate Social Responsibility Audit within A Quality Management Framework", **Journal of Business Ethics**, vol. 31.
- Rahahleh, Muhammad, and Yassein Sharairi, (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan", **International Management Review**, vol.4, No. 2.

- Ratanajongkol, Sunee, Howard Davey, and Mary Low, (2006), "Corporate Social Reporting in Thailand- the News is all good and Increasing", **Qualitative Research in Accounting Management**, vol.3, No. 1.
- Riham, R., D. Robert, and W. Anne, (2008), "Corporate Social and Environmental Reporting: A Survey of Disclosure Practices in Egypt", **Social Responsibility Journal**, vol. 4, No. 3.
- Sangeetha, K., & S. Pria, (2011), "Factors Influencing CSR Initiatives of the Banks in Oman: A Study based on Stakeholders' Perspective", **Journal of Management Research**, vol.3, No.2.
- Scholtens Bert, & Feng-Ching Kang, (2013), "Corporate Social Responsibility and Earning Management: Evidence from Asian Economies", **Corporate Social Responsibility and Environment Management**, Vol. 20, Issue 2, March/ April. Available at: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.1286/abstract>.
- World Business Council for Sustainable Development, (2000), "Corporate Social Responsibility: Making Good Business Sense January. Available at: <http://www.wbcsd.org/includes/gettarget.asp?type=d&id>.



ملحق البحث
قائمة استقصاء

السيد الفاضل/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي بعنوان "مدى افصاح شركات المساهمة السعودية عن
المسئولية الاجتماعية- دراسة ميدانية".

ويأمل الباحث من سعادتكم الإجابة علي الاستفسارات والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء
المرفقة من خلال وضع علامة "√" أمام درجة الاتفاق التي تتناسب ووجهة نظركم ، وذلك لما
لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الدراسة الميدانية للبحث ، علما بأن آرائكم سوف تحاط بكل سرية
ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط .

ويشكر الباحث لسعادتكم تعاونكم الصادق معه في العمل علي خدمة البحث العلمي ، داعيا الله عز وجل
أن يجزيكم خير الجزاء .

الباحث

د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم

قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنها

بيانات شخصية

- ١- الاسم (اختياري):
- ٢- المؤهل العلمي:
- ٣- الوظيفة:
- ٤- سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات	
من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	
أكثر من ١٠ سنوات	

تأتي قائمة الاستبيان في مجموعتين من الأسئلة كما يلي:
 المجموعة الأولى: الرجاء وضع علامة (✓) أمام درجة الاتفاق التي تعكس وجهة نظرك، في رأيك من أسباب عدم إفصاح شركات المساهمة السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية هو:

م	الأسباب	درجة الموافقة			
		أوافق تماماً (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢) لا أوافق إطلاقاً (١)
(١)	ضعف ثقافة وإدراك الشركات فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.				
(٢)	لا تنظر الشركات إلي المسؤولية الاجتماعية علي أنها واجب يؤدي إلي تحقيق الرفاهية الاجتماعية.				
(٣)	لا يوجد استعداد من قبل الشركات بتحمل تكاليف إضافية للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.				
(٤)	تعتبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية جهود لا تأخذ شكل تنظيمي له خطة وأهداف محددة .				
(٥)	لا يطالب أصحاب المصالح الشركات بمعلومات ذات دلالات اجتماعية .				
(٦)	قلة /أو عدم وعي أصحاب المصالح بأهمية دور الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه مسؤوليتها الاجتماعية.				
(٧)	غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم والتقارير المالية أو في قائمة مستقلة.				
(٨)	ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تشترط هيئة سوق المال السعودية على الشركات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.				
(٩)	تخوف الشركات من امكانية استغلال الشركات المنافسة للمعلومات المفصح عنها حول المسؤولية الاجتماعية للشركة.				
(١٠)	عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدي الشركات مثل إعفاء ضريبي أو دعم معنوي.				
(١١)	تجنب الشركات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي من الممكن أن تلحق الضرر بصورة الشركة في أذهان أصحاب المصالح.				

درجة الموافقة					الأسباب	م
لا أوافق (١) اطلاقاً	لا أوافق (٢)	محايد (٣)	أوافق (٤)	أوافق تماماً (٥)		
					أخرى (من فضلك أذكرها)	(١٢)

المجموعة الثانية: الرجاء وضع علامة (√) أمام الخانة التي تراها مناسبة أمام كل عبارة من العبارات التالية، وذلك لتحديد أهمية إفصاح شركات المساهمة السعودية عن الأداء الاجتماعي :

درجة الأهمية النسبية لها					العبارة	م
غير هام (١) اطلاقاً	غير هام (٢)	محايد (٣)	هام (٤)	هام جداً (٥)		
					(١) زيادة روح المنافسة بين الشركات، في إطار احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق العاملين والعملاء والبيئة والمجتمع). (٢) زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية. (٣) تقييم مدي وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، مما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها. (٤) تقييم مدي التزام الشركة بالتشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة علي أسواق المال، مما يبث الثقة لدي الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة. (٥) تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة في الأجل الطويل. (التنمية المستدامة تعني مقابلة احتياجات الشركات من الموارد دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد، وهي تتضمن كلا من المجال الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي).	
					(٦) زيادة إقبال العملاء علي منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للإستمرارية في المستقبل. (٧) ينعكس إيجابياً علي تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات، وأقبالهم علي الاستثمار في أسهم تلك الشركات. (٨) تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلي زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب علي أسهم الشركة، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض تكلفة العمليات، مما ينعكس علي تخفيض تكلفة رأس المال. (٩) أخرى (من فضلك أذكرها)	

تم بحمد الله